



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تسيير
التخصص: تدقيق محاسبي

دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي (2011-2012-2013-2014)

تحت إشراف الأستاذ/ الدكتور:

ربيع بوصبيع العايش

إعداد الطالبة:

علاق فاطمة

لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة العلمية بالجامعة	أستاذ مساعد - أ -	زهواني رضا
مشرفا ومقررا	الرتبة العلمية بجامعة	أستاذ مساعد - أ -	بوصبيع العايش ربيع
ممتحنا	الرتبة العلمية بجامعة	أستاذ مساعد - أ -	بن عمر محمد البشير

السنة الجامعية: 2015/2014

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في

المؤسسة توزيع الكهرباء والغاز في الوادي.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، اعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالموضوع

وذاات الصلة، ومن خلالها تم الحصول على البيانات الثانوية والتي شكلت الإطار النظري للدراسة، أما

الإطار العملي فقد تم تطبيقه على مؤسسة سونلغاز بالوادي اعتمادا على إعداد دراسة تحليلية للبيئة

المالية لهذه المؤسسة وعلاقتها على بيئتها المالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- يعتبر التحليل وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرارات وترشيدها

- يساعد التحليل المالي على معرفة نقاط الضعف لتجنبها ونقاط القوة لتعزيزها

- لا بد للمسير المالي التحكم في آلياته ومعرفة أساسيات القرار (الخطوات والأساليب) مع

التحلي بصفة متخذ القرار وهذا كله لصالح المؤسسة.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، التحليل المالي الساكن، تحليل الاستغلال، النسب

المالية.

Résumé de l'étude

La présente étude a pour objectif d'identifier et expliquer le rôle de l'analyse financière dans la prise de décision administrative et financière des Entreprises pétrolières en Algérie. Pour atteindre les objectifs de l'étude et répondre aux questions qu'elle implique, le chercheur s'est basé sur une documentation et des données se rapportant à des études antérieures sur le sujet. Au cours de cette collecte d'informations, des données secondaires ont été aussi obtenues. L'ensemble des éléments ont constitué le cadre théorique de l'étude. En ce qui concerne le cadre pratique, il a été concrétisé à travers l'élaboration d'une étude analytique sur la situation financière de l'Entreprise pétrolière.

Le chercheur a utilisé l'approche descriptive pour tester les hypothèses de l'étude.

L'étude a conclu à un ensemble de résultats dont les principaux sont :

- L'analyse financière est un outil efficace pour la prise de décision et pour la gestion car elle contribue à un diagnostic plus fiable de l'organisation et donne un aperçu détaillé la situation financière de l'Entreprise.

- L'Analyse financière permet de faire ressortir les points forts, nécessitant un renforcement et la détection des points faibles, exigeant leur correction.

- Le décideur financier se doit de maîtriser les mécanismes globaux de l'analyse financière et bien connaître le processus décisionnel (étapes, politiques,) , Il doit aussi faire preuve des qualités requises pour tout gestionnaire décideur : force de persuasion, patience, maîtrise de soi, sens des responsabilités. Ceci évidemment, dans l'intérêt de l'Entreprise.

Mots clés : l'information financière, la performance financière,

la prise de décision, l'analyse financière, les états financiers.

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-2	الميزانية المالية المختصرة	28
02-2	الميزانية الوظيفية	30
01-3	إعداد الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات أصول	61
02-3	إعداد الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات خصوم	61
03-3	إعداد الميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات أصول	62
04-3	إعداد الميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات خصوم	62
05-3	حساب رأس المال العامل سيولة	63
06-3	إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لثلاث سنوات استخدامات	65
07-3	إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة لثلاث سنوات موارد	66
08-3	إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لثلاث سنوات استخدامات	67
09-3	إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة لثلاث سنوات موارد	67
10-3	حساب رأس المال العامل الصافي FRng	68
11-3	حساب الاحتياج في رأس العامل للاستغلال BFRexp	69
12-3	حساب الاحتياج في رأس العامل خارج الاستغلال BFRhexp	69
14-3	حساب الاحتياج في رأس العامل BFR	70
15-3	حساب الخزينة الصافية Tn	70
16-3	جدول حسابات النتائج	71
17-3	تطور عناصر الاستغلال	73
18-3	ملخص لأهم النسب المتعلقة بتحليل النشاط	75
19-3	حساب نسبة التداول	76

فهرس الجداول

76	حساب نسبة النقدية	20-3
77	حساب نسبة التمويل الذاتي	21-3
77	حساب نسبة التمويل الدائم	22-3
78	حساب نسبة الاستقرار المالي	23-3
78	حساب نسبة قابلية السداد	24-3
79	حساب نسبة الاستقلالية المالية	25-3

فهرس الأشكال البيانية :

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	مصفوفة ABC والوضعية المالية للمؤسسة	50
1_3	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع سونلغاز بالوادي	56
2_3	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	57

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	الشكر
III	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس الأشكال البيانية
X	قائمة الملاحق
أ	المقدمة العامة
1	الفصل الأول: التحليل المالي
1	تمهيد
11	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
11	المطلب الأول :
14	المطلب الثاني :
17	المطلب الثالث :
19	المبحث الثاني: مستويات وأدوات التحليل المالي
19	المطلب الأول :
22	المطلب الثاني :
23	المطلب الثالث :
25	المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية
25	المطلب الأول :
27	المطلب الثاني :
29	المطلب الثالث :
32	خلاصة الفصل
33	الفصل الثاني: البيئة المالية للمؤسسة
34	تمهيد

فهرس المحتويات

35	المبحث الأول : الوظيفة المالية والمحيط المالي
35	المطلب الأول : الوظيفة المالية في المؤسسة
38	المطلب الثاني : المحيط المالي الداخلي في المؤسسة
41	المطلب الثالث : البيئة المالية الخارجية للمؤسسة
46	المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي
46	المطلب الأول : التحليل المالي الساكن
48	المطلب الثاني : التحليل المالي المتحرك
50	المطلب الثالث : التحليل المالي بالنسب
53	المبحث الثالث : استفادة المؤسسة من بيئتها المالية
53	المطلب الأول : علاقة المؤسسة بملاكها
54	المطلب الثاني : علاقة المؤسسة بعملائها
57	المطلب الثالث : علاقة المؤسسة بمورديها
61	خلاصة الفصل
62	الفصل الثالث : دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي
63	تمهيد
64	المبحث الأول : مدخل عام لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي
64	المطلب الأول : مراحل لمحة تاريخية عن مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي
67	المطلب الثاني : نشأة ومهام مركز توزيع الكهرباء والغاز بالوادي
69	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي
69	المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي
76	المطلب الأول : التحليل المالي الساكن
	المطلب الثاني : تحليل الاستغلال
	المطلب الثالث : تحليل النسب المالية

فهرس المحتويات

	المبحث الثالث :
81	خلاصة الفصل
82	الخاتمة العامة
88	قائمة المراجع
93	قائمة الملاحق

تمهيد

يعتبر التحليل المالي احد المواضيع المالية الهامة والمتجددة بتجدد الانظمة والتشريعات المالية والتطورات الاقتصادية الداخلية والدولية، والذي يهدف الى التخطيط، المراقبة والتشخيص المالي والكشف عن مدى نجاح وكفاءة السياسات المالية المتبعة في المؤسسة باستخدام ادوات التحليل المالي المتعددة والتي تستخدم في عدة مستويات.

تعتبر المؤسسة النواة الرئيسية داخل النشاط الاقتصادي والوسيلة المفضلة لخلق الثروة في المجتمع، وهي تعبر عن مجموع الوسائل البشرية، المالية والمادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف رئيسي يتمثل في هدف البقاء والنمو، وبالتأكيد فإن حسن إدارة المؤسسة لذمتها المالية، وتسييرها الفعال لنشاطها الاستغلالي يمثل مصدر فعاليتها وكفاءتها وإستمراريتها.

تنشط المؤسسة ضمن محيط ديناميكي يؤثر فيها وتتأثر به، وبالتالي فان رسم العلاقات بين المؤسسة ومحيطها وتسييره يعتبر احد عوامل نجاحها. ومما لا شك فيه ان علاقة المؤسسة المالية مع محيطها يعتبر الداعم الرئيسي لهذه العلاقة، وتحدد عناصر هذه العلاقة من خلال وظيفة المؤسسة المالية مع المؤسسات والهيئات التي تؤثر وتتأثر بهذه الوظيفة وهو ما يصطلح عليه بالبيئة المالية او المحيط المالي للمؤسسة.

ان لجوء المؤسسة الى مصادر التمويل التقليدية (التمويل المباشر) او غير التقليدية الممثلة في الاسواق المالية (التمويل غير المباشر) يفرض على المؤسسة ان تحقق بعض الشروط المتعلقة بتسييرها الجيد لعناصر ذمتها المالية كون هذه العناصر تعتبر الضامن الرئيسي للمؤسسات التمويلية، كما يهتم السوق القبلي والبعدي للمؤسسة بقدرة المؤسسة على تسيير عناصر استغلالها احسن استغلال من اجل التوقع الاحسن في الاسواق وبيع فرص تفاوضية اكبر مع سوقها القبلي والبعدي. بينما يضمن التسيير الجيد لمتاحات المؤسسة عدم وقوعها في حالات العسر المالي الامر الذي يجنبها الوقوع في مشاكل عدم السداد وانخفاض درجة التصنيف الائتماني لهذه المؤسسات وما يترتب عليه من ضعف موقفها التفاوضي مع المؤسسات المقرضة.

ان المراكز المالية المذكورة سابقا والتي يعبر عنها بمؤشرات ونسب مالية تسمح للمؤسسة بتسييرها بالشكل الذي يحسن من علاقتها مع محيطها المالي ويمكنها كذلك من تجاوز حالات الخلل المالي الذي يمكن ان تقع فيه المؤسسة.



❖ طرح الإشكال :

مما سبق سوف نطرح إشكالية البحث الرئيسية التالي التي نحاول معالجتها في هذه الدراسة المتمثلة في :
 ماهو دور التحليل المالي في تحديد علاقة المؤسسة مع بيئتها المالية؟ وهل يمكن تحسين هذه العلاقة من خلال التحكم في المؤشرات والنسب المالية المتعلقة خاصة بمركزي الذمة المالية ودورة الاستغلال؟
 للإجابة على الاشكالية السابقة وجب تحليلها الى اسئلة فرعية تساهم في تفكيكها المنهجي وفق الترتيب التالي:

1. ما هي شكل العلاقات الرابطة بين المؤسسة ومحيطها المالي، وهل العلاقة ساكنة على المدى المنظور؟
 2. ماهي المستويات التي يؤثر فيها المحيط المالي على الوظيفة المالية ؟ وهل للمؤسسة القدرة على تسيير هذه العلاقة؟

3. ماهي الادوات التي نستطيع التحكم من خلالها في رسم وتحسين العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي؟

❖ فرضيات الداسة:

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية وواقعية، جعلت لهذا الموضوع (البحث) فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

1. إن علاقة المؤسسة مع محيطها المالي علاقة تبادلية وتكاملية بين وظيفتها المالية والمؤسسات المؤثرة فيها من أسواق مالية، بنوك، أسواق وعملاء ... واستغلال هذا المحيط بأفضل الطرق، وتعتبر هذه العلاقة متغيرة ومتجددة باستمرار بتغير الظروف الاقتصادية والتنظيمية.

2. الوظيفة المالية من بين الوظائف الأساسية في المؤسسة والتي تؤثر في المحيط المالي وتتأثر به على المديين الطويل و القصير، هذا ما يحتم على المؤسسة تسيير عناصرها المالية وفق المنظورين السابقين (المديين الطويل و القصير الأجل)

3. بالأخذ بعين الاعتبار للفرضية السابقة، يمكننا تقسيم المؤشرات المالية المستخدمة في دراسة العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي إلى مؤشرات طويلة الأجل تهتم بتحليل العناصر الطويلة الأجل ومؤشرات قصيرة الأجل التي تهتم بدراسة العناصر القصيرة الأجل، وتسيير العناصر السابقة سوف يؤدي إلى تحسين علاقة المؤسسة المالي مع محيطها المالي وتعظيم استفادتها منه.

❖ المنهج المتبع وأدوات الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة الفرضيات المتبناة كان من الضروري اتباع المنهجين التاليين:

1. **المنهج الوصفي:** يخص الجانب النظري الذي قمنا فيه بتعريف مختلف المصطلحات، المفاهيم والتقنيات للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع والتي سوف يتم استخدامها في تطبيقنا العملي.

2. المنهج التحليلي: يخص الجانب التطبيقي الذي نعمل من خلاله على اسقاط مختلف معارفنا النظرية في تحليل علاقة المؤسسة المالية مع بيئتها واستخلاص النتائج التي تمكننا من تأكيد الفرضيات أو نفيها.

❖ أهمية الموضوع:

يعتبر هذا الموضوع بالرغم من تناوله في العديد من الدراسات أحد المواضيع المتجددة والذي يشكل أحد المطالب الضرورية سواء تعلق الأمر بطلب التمويل أو فتح رأس المال أو الولوج لأسواق جديد..... بالإضافة إلى أهمية الموضوع الرئيسية السابقة، يمكننا ذكر أسباب أخرى نزاها موضوعية تتعلق بأهمية هذا الموضوع وهي:

- إبراز قدرة الوظيفة المالية في التكيف مع محيطها المالي والاستفادة منها في تعظيم أرباح المؤسسة.
- إن استخدام الأدوات الكمية في التحليل المالي واستخدام هذه النتائج في إطار النظرية المالية يوفر منهج تحليلي متكامل وأدات يمكن الاستفادة منها من طرف جميع المتعاملين والمهتمين في هذا الميدان.
- التعرف على كفاءة التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص المشكلة في الميدان.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

إن اختياري لهذا الموضوع لم يأتي من باب الصدفة وإنما يعود لأسباب أذكر منها ما يلي:

1. الرغبة الشخصية تناول موضوع التحليل المالي وتقنياته الكمية والتحليلية.
2. تجدد الموضوع يجعل منه محالا دائما للتحليل والتحديث.
3. أهمية العلاقة بين وظيفة المؤسسة المالية ومحيطها المالي في مجال تخصصنا.
4. محاولة إثراء مراجع المكتبة بعمل نتناول فيه جانبا مازال البحث فيه يتطلب العديد من الدراسات، خاصة التطبيقية منها.

❖ الاطار الزماني والمكاني للدراسة:

1. الاطار الزماني:

للدراصة بعدين يحددان مجال دراستها، اولها البعد الزماني الذي يمتد في الفترة من 2011 الى 2014 وهي الفترة التي نراها كافية لتطبيق معارفنا المتعلقة بالتحليل خاصة على المستويين الساكن والديناميكي، وبالتالي دراصة معدلات نمو تطور المؤشرات.

كما أن هذه الفترة شهدت التطبيق النهائي للنظام المحاسبي المالي وبالتالي فان الدراصة في هذا الإطار جاءت وفق هذا النظام مما يعطيها ميزة اضافية كونها عاجلت موضوع العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي في ظل النظام الجديد.

2. الاطار المكاني:

الاطار المكاني الخاص بتطبيق دراستنا النظرية كان في مؤسسة سونلغاز بالوادي، حيث تتوفر هذه المؤسسة على اغلبيه الشروط التي يتطلبها هذا النوع من الدراسات من استثمارات كبيرة و دورة استغلال غنية....

❖ هيكل الدراسة:

تناولنا في هذه المذكرة موضوع دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة -دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي خلال الفترة من 2011 الى 2014.

ومن أجل الإحاطة بهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول عموميات حول التحليل المالي بإعتباره أدوات من أدوات التسيير المالي في يد المسير المالي لاتخاذ القرارات المالية وإكتشاف الأخطاء وتصحيحها وذلك بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني: مستويات وأدوات التحليل المالي

المبحث الثالث: : النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

في الفصل الثاني تطرقت إلى تحليل البيئة المالية للمؤسسة وعلاقتها مع بيئتها المالية المتمثل في تحديد مستويات وأدوات تحليل المالي المستخدمة في تشخيص المحيط المالي وإكتشاف مستوى علاقته مع ملاكها، مورديها وعملائها من خلال طرحها في ثلاث مباحث كمايلي:

المبحث الأول: الوظيفة المالية والمحيط المالي

المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي

المبحث الثالث: الاستجابات لتعظيم استفادة المؤسسة من محيطها المالي

أما الفصل الثالث والأخير بعنوان: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز الوادي من الفترة 2011 إلى 2014 لتحليلها من الجانب التطبيقي لاكتشاف نقاط قوة وتعزيزها ونقاط الضعف لتجنبها، ويتضمن هذا الفصل مبحثين كمايلي:

المبحث الأول: تقديم مؤسسة توزيع الكهرباء و الغاز بالوادي

المبحث الثاني: التحليل المالي الساكن وتحليل الاستغلال

وانتهى الموضوع بخاتمة عامة تتضمن ملخصا عاما حول الموضوع متبوعا بأهم النتائج المتوصل إليها.

وفي الأخير أرجوا أن أكون قد أصبت ووقفت ولو بالقدر القليل في اختياري للموضوع ومعالجته، فعسى أن

أفوز بأجري الاجتهاد والإصابة، فإن لم يكن ذلك فحسي أنني حاولت والله المستعان.



تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية و المالية المختلفة للمؤسسة، التي تهدف للوصول إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها، وكذا عن طريق الدراسات التفصيلية المالية لفهم مدلولاتها و محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها، وذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية، والتحليل المالي يكتسب مزيدا من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في ترشيد قراراتهم المالية.

عرف التحليل المالي تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة (المرجع المحاسبي الدولي IFRS، توسع نشاطات الأسواق المالية، الثقل المتزايد للنشاطات غير المادية وتكنولوجية المؤسسات التي يصعب تحديدها....)، وإن نوعية المعلومات وتفاعلها يتضح في صميم تحليل الوثائق المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي. لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

- ماهية التحليل المالي.
- مستويات وأدوات التحليل المالي.
- النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية.

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية (التسيير المالي) وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، ويرتبط التحليل المالي ارتباطا وثيقا بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات البيئية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلا.

المطلب الأول : مفهوم وأهداف التحليل المالي

سنتطرق إلى النقاط التالية:

الفرع أولا : مفهوم التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من بين أهم الأدوات التي يستخدمها العديد من المهتمين به من مستثمرين، مؤسسات، بنوك إلى غير ذلك من أجل معرفة الوضعية المالية من خلال هذا التحليل واتخاذ القرار المناسب الذين يبحثون عنه بأسلوب علمي دقيق.

أولاً: تعريف التحليل المالي : يمكن تعريفه كمايلي :

تعريف أول : يعتبر التحليل المالي تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل أو سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال وسائل مختلفة باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل¹.

تعريف ثاني : نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرّف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال :

- القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة .

- الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة².

تعريف ثالث : التحليل المالي هو تشغيل البيانات التاريخية بالقوائم المالية للتعرف على المركز المالي للمؤسسة بما يساعد على وضع أنسب الخطط المالية التي تحقق مصالح الملاك والإدارة و العاملين و المجتمع³.

إذا التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل اليها والبحث عن اسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في

¹ ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - ، ج 1، دار الحمديّة العامة ، الجزائر ، 1999، ص 11 .

² أيمن الشنطي و عامر شقر ، مقدمة في الإدارة التحليل المالي ، ط 1، دار البداية ، عمان ، الأردن ، 2007، ص 125-126 .

³ خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الاستثمارات الإدارية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2006، ص 11 .

الخطط والسياسات المالية بالإضافة الى تقييم انظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

ثانيا : تطور التحليل المالي :من خلال نظرة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب ظهوره كمايلي:

1.لمحة تاريخية :

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك و المؤسسات المالية النسب المالية التي تبين أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها ، وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية . ولكن مع تطور الصناعة و التجارة و ظهور في بداية العشرينات من هذا القرن بعض الدراسات المبنية على العديد من المؤسسات ومن النسب المختلفة .

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية (1929-1933) أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي ، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف.

كما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (ما بعد سنة 1945) لإعادة البناء دور هام في تطور تقنيات التحليل المالي في فرنسا ، حيث ظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وحزم . وبتطور المؤسسات و بالتالي وسائل التمويل في الستينات من هذا القرن، وقد تكونت في فرنسا سنة 1968 لجنة عمليات البورصات ، والتي حدد هدفها بتأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات التي تساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من تحليل ساكن إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة المالية لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات) و أصبح أحدهما يكمل الآخر.¹

2.أسباب نشأته

هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل وتقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيصها في ²:

¹ ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص ص13-14 .

² بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011، ص 7.

- **الثورة الصناعية وظهور الشركات الكبيرة** : مما نتج عنه ظهور شركات عملاقة ، خاصة منها شركات المساهمة، و التي يكون فيها انفصال بين الإدارة و الملاك ، و التالي كان من الضرورة إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج الشركات التي يستثمرون فيها اموالها .

- **التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية**: رغبة الحكومة في توفير قدرة من الأمان للمستثمرين، حيث قامت بوضع القوانين و التشريعات التي تقتضي بالضرورة أن تقوم المنظمات بتبويب قوائمها المالية وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين و الأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.

- **الكساد الكبير** : ساد الولايات المتحدة في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب وتنبأ بالمستقبل المالي للشركات.

- **ظهور الائتمان كمصدر للتمويل**: حيث أن شركات التمويل و البنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه ، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

- **ظهور البورصات الخاصة بالاوراق المالية**: إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها للإكتتاب أن تعرض وبشكل منفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من إتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي : ينطلق التحليل المالي من المبدأين عائد مخاطرة و أهدافه تختلف

على حسب احتياجات الأعوان الإقتصاديين¹ و عموماً تتمثل هدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

1. **بالنسبة للشركة** : تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من أجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل ، وبالتالي فإن التحليل المالي يهدف إلى ¹ :

- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة
- تقييم نتائج وقراءات الإستثمار و التمويل .
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
- الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات و الخطط المستقبلية .
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها .
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة .
- يعتبر التحليل المالي مصدراً للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار.

¹ - عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2008 ، ص 21-22 .

- تقييم ملائمة الشركة في الأجل الطويل و القصير .

2. بالنسبة للمتعاملين مع الشركة : حتى الاطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف حيث تهدف إلى ¹ :

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي .
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة .
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض .
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض .

المطلب الثاني : أهمية ووظائف التحليل المالي وحدود الاستفادة منه

يكتسي التحليل المالي أهمية كبيرة لما له من وظائف مهمة وفعالة في حدود الاستفادة منه، وتكمن في

المحاور التالية:

الفرع أولا : أهمية التحليل المالي

تكمن في النقاط التالية²:

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية , وتشغيلها من ناحية أخرى.
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو.
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد أراضية مناسبة لإتخاذ القرارات الملائمة.

الفرع ثانيا : وظائف التحليل المالي

هناك عدة وظائف تتركز في مجملها حول ³ :

¹ بن مالك عمار ، مرجع سابق، ص 13.

² فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، ط1 ، رام الله ، فلسطين ، 2008، ص 3 .

³ محمد الصالح عواشرية ، التحليل المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، 2005، ص 21.

1. توجيه المستثمرين لإتخاذ القرار : وهي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربحية أو الفائدة ، بغرض تحقيق هدفها ، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي .
2. اتخاذ قرار الاستثمار : وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها .
3. اتخاذ قرار التمويل : حيث تكمن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويل أفضل .
4. اتخاذ قرار التخطيط و الرقابة المالية : من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية .

الفرع الثالث : حدود الاستفادة من التحليل المالي

للتحليل المالي حدود ناتجة عن خصائصه التقنية، لا يمكن الوثوق بصفة مطلقة بخلاصة التحليل المالي دون الاعتماد على أدوات التسيير الأخرى، و المعلومات التي تخص المحيط التنافسي و الأحداث الطارئة. هذا الحد سيتقلص حتما مع اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد، إذ أن المعايير المحاسبية الدولية المعتمد عليها (IAS/IFRS)، تلح على ضرورة الأخذ بالاعتبار للأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتوقيف الحسابات (المعيار الدولي 10 IAS)¹.

وبصفة عامة ينبغي على المحلل المالي أن يهتم بتطور الأدوات والهيكلية المالية للمؤسسة أكثر من اهتمامه بالوضعية الظرفية حتى لانساوي بين مؤسستين ذات نسبة مالية متماثلة في تاريخ ما، بينما نجد إحداها تحسن من وضعها في السوق والأخرى تتقهقر أداؤها ووضعتها المالية .

المطلب الثالث : مقومات ومنهجية التحليل المالي

من أجل نجاح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها أو أغراضها المنشودة، لابد من توفر مجموعة من المقومات ومنهجية المحلل المالي التي تشكل في مجموعها ركائز أساسية لابد من مراعاتها وتمثل في:

الفرع الأول : مقومات التحليل المالي: يعتمد التحليل المالي على مجموعة من المقومات و المبادئ لتحقيق أهدافه أبرزها² :

- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي .

¹ IFRS, Including IAS and interpretation as at 1 january 2006-IASB, page 427

² فهمي مصطفى الشيخ ، مرجع سابق ، ص 9 .

- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت .
- التفسير السليم لنتائج التحليل المالي حتى يصار إلى استخدامها بصورة سليمة .
- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكاملة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة .
- لا بد أن يكون المحلل المالي مؤهلاً من الناحية العلمية و العملية .

الفرع الثاني : منهجية التحليل المالي

على المحلل المالي اتباع المنهجية التالية عند قيامه بالتحليل المالي¹ :

- تحديد الهدف الذي يسعى اليه المحلل
- تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل القوائم المالية
- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول الى غايته
- اختيار اسلوب و اداء التحليل الانسب و الذي له قدرة للتعامل مع المشكلة .
- استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار او الاجراء المطلوب .
- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ، ولامانع حين يستدعي الأمر من استعمال أكثر من معيار .
- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه للوقوف على اللوقوف على أهمية بالأرقام المطلقة والنسبية .
- تحليل أسباب الانحراف وتحديد ها .
- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل .

المبحث الثاني : مستويات وأدوات التحليل المالي

يتطلع المحلل المالي عند قيامه بكل عملية تحليل إلى تحديد إتجاه عمله والأدوات المستعملة، يمكن توضيحها في:

الطلب الأول: معايير وخطوات التحليل المالي

هناك مجموعة من المعايير والخطوات تكمن في:

الفرع الأول : معايير التحليل المالي

يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية:

أولاً: خصائص معايير التحليل المالي¹:

¹ مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زناد ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006، ص 15.

- ان يكون المعيار واقعيًا ويمكن تنفيذه.
 - ان يتصف بالاستقرار النسبي بمعنى ان يبقى ثابتًا لا يتغير من فترة لأخرى .
 - ان يكون المعيار واضحًا ويتصف بالبساطة وسهولة الاستخدام وان لا يكون له أكثر من تفسير .
- ثانياً: استخدام معايير التحليل المالي :يمكن استخدامها في النقاط التالية ²:

- تفسير الظواهر المالية المختلفة و إعطائها وصفاً كمياً .
- تفسير المدلولات و المؤشرات للاتجاهات المالية المختلفة .
- تحليل أداء المؤسسة المالي .
- كشف الانحراف
- قياس النتائج الفعلية إلى النسب المعيارية .

ثالثاً: أنواع معايير التحليل المالي: وتكمن أنواع معايير التحليل المالي في:

- **المعيار المطلق (المنطقي):** وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من اضعف
- **المعيار الصناعي:** ويتم التوصل الى هذا المعيار من خلال المتوسط الحسابي لنسب مجموعة من الشركات والمؤسسات وحتى انه يمكن استعمال هذا المعيار بنجاح وان تكون نتائجه مقنعة ومناسبة لا بد ان توفر فيه الخصائص التالية:

- أن تكون الشركات موضوع الدراسة تابعة لصناعة واحدة .
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة ذات حجم واحد .
- أن تكون الشركات موضوع الدراسة في منطقة جغرافية معينة .
- أن تستخدم الشركات موضوع الدراسة نفس النظم المحاسبية .

- **المعيار الإتجاهي (التاريخي):**

وهي نسبة معدلات خاصة بالشركات في الماضي وتستخدم في الحكم عن مستوى الشركات في الحاضر والمستقبل بالمقارنة بين النسب والمعدلات الحالية مع النسب في الماضي وعلى ضوء المقارنة يمكن اكتشاف الانحرافات والحكم على مستوى الاداء لهذه الشركات .

¹ - أيمن الشنطي وعامر شقر ، مرجع سابق ، ص 180.

² - هيثم محمد الزعبي ، الإدارة و التحليل المالي ، ط 1 ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص 173 .

- **المعيار المخطط او المستهدف او المعيار الوضعي** :نسبة او رقم يوضع عادة من قبل لجان متخصصة في الادارة لاستخدامه في قياس انشطة معينة من خلال المقارنة بين هذا المعيار المتوقع تحقيقه وبين ما تم تحقيقه فعلا وذلك خلال فترة زمنية محددة .

الفرع الثاني: خطوات التحليل المالي

تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات الآتية¹:

1. **مرحلة التصنيف** : يقوم المحلل في هذه المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام التي تحتويها القائمة المالية لأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين هما الأصول و الخصوم ، ثم توضع في مجموعات محددة و متجانسة حتى يتمكن من معالجتها .
2. **مرحلة المقارنة** : بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول والخصوم والمركز المالي وتحري أسباب قيام هذه العلاقة .
3. **مرحلة الاستنتاج** : بعد التصنيف و المقارنة يقوم المحلل بالبحث عن أسباب والحكم على المركز المالي للشركة وتقدم الاقتراحات .

المطلب الثاني: استعمال التحليل المالي

وتتضح من خلال :

الفرع الأول : مجالات التحليل المالي

ويستعمل التحليل المالي في المجالات التالية²:

1. **التحليل الائتماني** : الذي يقوم بهذا التحليل هم المقرضين وذلك بهدف التعرف على الاخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها .
2. **التحليل الاستثماري** : يعتبر هذا التحليل من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي والذي يقوم به المستثمرون من افراد وشركات حيث ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها كما ان هذا النوع

¹ جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 2001، ص 79.

² - أيمن الشنطي وعامر شقر ، مرجع سابق ، ص 127-128 .

من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الادارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة الى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.

3. تحليل الاندماج والشراء : ينتج عن هذا التحليل تكوين وحدة إقتصادية واحدة نتيجة لإنضمام وحدتين إقتصاديتين أو أكثر معا ، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدها ، و يستخدم هذا النوع من التحليل اثناء عمليات الاندماج بين شركتين فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها كما يحدد قيمة الاداء المستقبلي المتوقع للشركة بعد الاندماج في المستقبل.

4. التخطيط المالي : يعتبر التخطيط المالي من اهم الوظائف للإيرادات وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور بأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل وهنا تلعب ادوار التحليل المالي دورا هاما في هذه العملية من حيث تقييم الاداء السابق وتقدير الاداء المتوقع في المستقبل.

5. الرقابة المالية : تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم ومراجعة للاعمال للتأكد من ان تنفيذها يسير وفقا للمعايير والاسس الموضوعية وذلك لاكتشاف الاخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب .

6. تحليل تقييم الاداء : هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، يعتبر تقييم الاداء في المنشأة من اهم استعمالات التحليل المالي فيتم من خلال عملية اعادة التقييم الحكم على مستوى الارباح وقدرة المنشأة على السيولة وسداد الالتزامات وقدرتها على الائتمان بالإضافة الى تقييم الموجودات ، اما للجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي ادارة المنشأة والمستثمرون والمعرضون والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية.

الفرع الثاني: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

من أهم هذه الفئات مايلي ¹ :

1. الدائنون : وتنقسم إلى قسمين هما :

– **الدائنون قصيري الأجل و الموردون :** يهتمون بتحليل ودراسة عناصر الأصول والخصوم المتداولة، أي المركز النقدي الجاري ورأس المال العامل للشركة .

– **الدائنون طويلوا الأجل :** اهتماماتهم تتركز حول قدرة الشركة على سداد الالتزامات القائمة عليها ، والفوائد المترتبة عن هذه الالتزامات ووقت استحقاقها.

2. المستثمرون : يمكن تقسيم المستثمرين في الشركات كذلك إلى :

¹ -محمد مبروك أبوزيد ، التحليل المالي ، ط2 ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2009 ، ص ص 29-34 .

- **مستثمرين قصيري الاجل :** وهم من يقنونون الأسهم بغرض الاتجار بها وإعادة بيعها خلال السنة لتحقيق عوائد من وراء ذلك، و بالتالي تكون اهتماماتهم موجهة نحو أسعار الاسهم وتقلباتها خلال الفترة القصيرة .
- **مستثمرين طويلوا الأجل :** وهم من يقنونون الأسهم بغرض السيطرة والاحتفاظ بتلك الاستثمارات لفترات طويلة تفوق السنة المالية ، وتكون اهتماماتهم موجهة نحو معدل العائد من السهم وعلى قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق الأرباح .
- 3. **أصحاب المشروع :** هم الملاك أيا كان نوعهم ، وتكمن اهتماماتهم في تقييم أداء الأطراف الذين يقومون بتفويض إدارة ممتلكاتهم. ومن المؤشرات التي يتم استخدامها دراسة الهيكل المالي العام و العائد على الاستثمار والتوزيعات وكذلك دراسة السيولة ومخاطر الفشل المالي.
- 4. **الإدارة :** إن اهتمامات الإدارة تكمن في الوضع المالي للشركة والربحية و النمو ، لذا تستخدم الإدارة الجيدة مجموعة من الطرق و الأدوات والتقنيات التي تساعدها في إدارة الشركة ، ويعتبر التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد هذه الأدوات المهمة ، والهدف الأول للإدارة هو فاعلية نظم رقابتها المستخدمة ، والوقوف على كيفية توزيع موارد الشركة مع مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الاخرى المماثلة .
- 5. **الجهات الأخرى:** ومن هذه الجهات:
- **اتحاد العمال :** لتقييم الوضع المالي والربحية للشركات الواقعة في نطاقها , للوقوف على قدرة هذه الشركات إيجاد مواقع شغل جديدة.
- **أجهزة التخطيط والرقابة :** في ظل نظام الاقتصاد الحر يتم وضع السياسات , وتحدد الأسعار عن طريق ديناميكية السوق الحر , ونظام الطلب والعرض , أما الاقتصاد المركزي يستخدم التحليل المالي لغرض الحصول على بيانات ومعلومات تساعدها في دراسة وتحليل الخطط السابقة ونتائجها , وكذلك في وضع الخطط المستقبلية و كوسيلة من وسائل الرقابة على الشركات.
- **الغرف التجارية :** تستخدم في الغالب لغرض الحصول على بيانات عن نشاطات العديد من الشركات والصناعات تتعلق بأوضاعها المالية, ومعدلات أدائها وربحياتها .
- **مصلحة الضرائب :** تستخدم أدوات التحليل المالي لمراجعة عائد الضرائب , والتحقق من صحة وموضعية البيانات المقدمة عن طريق إجراء المقارنات مع شركات القطاع , ودراسة العلاقات بين بنود الإيرادات والمصروفات لنفس المشروع.
- **الإحصاء والمعلومات :** تستخدم أدوات التحليل المالي التي تقوم بتجميع وتحليل المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية لتقوم بتصنيفها ونشرها بشكل دوري.

الفرع الثالث : نتائج التحليل المالي

بعد إجراء الفحص الدقيق للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها نستخلص نتائج تختلف حسب
وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة¹:

أولا. نتائج التحليل الخارجي : باختلاف المستعمل الخارجي تختلف النتائج التي يمكن أن تكون احد أو كل
العناصر التالية :

- * ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي .
 - * تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب.
 - * تقييم الوضعية المالية ومدى إستطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض .
 - * الموافقة او الرضا لعقد قرض عند تقديم المؤسسة طلبا للقرض إلى البنك خاصة .
 - * اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والإستغالية للمؤسسة.
 - * مقارنة الوضعية التحليل .
 - * التحقق من المركز العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع وإظهار أحسنها أو أضعفها.
- ثانيا: نتائج التحليل الداخلي :** ويمكن للمحلل المالي داخليا ان يصل إلى النتائج التالية حسب الهدف من
تحليله :

- * إعطاء حكم على التسيير المالي لفترة تحت التحليل .
- * الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتمويلية والتوزيعية لفترة تحت التحليل .
- * التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها مثلا بواسطة المديونية .
- * إعطاء احكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة ,وعلى المردودية فيها .
- * اتخاذ قرارات حول الاستثمار ,او تمويل , أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال.
- * وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة.
- * وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية .

المطلب الثالث : أدوات وطرق التحليل المالي :

الفرع الأول: أدوات التحليل المالي

¹ ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص 12-13 .

على المحلل المالي استعمال أداة محددة تمكنه من الوصول أهداف المرجوة وتمثل هذه الأدوات في ¹:

1. تحليل الهيكل المالي : الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المال والمردودية والملاءة المالية ... ، بالاعتماد على منظور الذمة المالية (مبدأ السيولة و الاستحقاق) أو على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .

2. تقييم النشاط و النتائج : يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج ، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية ، وذلك باستخدام الالرصدة الوسيطة للتسيير ، التي هي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل تشكل النتيجة وأسباب تحققها ، مما يمكن من إتخاذ القرارات المناسبة .

3. تقييم المردودية : هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، وهي المؤشرات الأكثر موضوعية غي تقييم الأداء ، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل والاستثمار وغيرها.

4. تحليل التدفقات المالية : يمثل التحليل الأكثر تطوراً مقارنة بالتحليل الوظيفي و التحليل الذمي ، حيث يمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة ، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة .

الفرع الثاني : طرق التحليل المالي

وتكمن في توضيح نوع التحليل المتبع أثناء التشخيص المالي كمايلي²:

1. التحليل المالي التطوري : يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المستقبلية . ويتطلب هذا التحليل نظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال . ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية :

● **تطور النشاط :** من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط .

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 52-53 .

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط1 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2006 ، ص 49-51.

- **تطور أصول المؤسسة :** الأطول هي مجموع الامكانيات المادية والمعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة نشاطها ، وتطورها ليعين مستوى النمو الداخلي و الخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو ، البقاء أو الانسحاب من السوق .
 - **تطور هيكل دورة الاستغلال :** يتكون هذا الهيكل من العملاء ، الموردين المخزونات ، وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الإرتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية .
 - **تطور الهيكل المالي :** يتشكل هيكل المؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية... الخ .
 - **تطور المردودية :** تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية ، وأحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري ، وذلك عن طريق نسبة المردودية والية أثر الرافعة المالية .
- 2. التحليل المالي المقارن :** هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط الخاضعة لها المؤسسة محل الدراسة .
- 3. التحليل المالي المعياري :** هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة .

المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية

من أجل مواكبة الجزائر للإقتصاد العالمي وانفتاحها على العالم الخارجي وتبنيها لإقتصاد السوق من خلال انضمامها المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، اتجهت إلى وضع نظام محاسبي مالي وفق معايير المحاسبة الدولية لينتج عنها قوائم مالية مرافقة للقوائم المالية الدولية.

المطلب الأول : مفهوم النظام المحاسبي المالي

الفرع أولا : تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد

هو المستمد من المعايير المحاسبية الدولية لا يعتبر مجموعة لنظريات محاسبية فحسب , فمن خلال هذه المعايير , تقنيات المحاسبة هي التي اوكل لها مهمة تقديم المعلومة المالية , ففي الإطار المفاهيمي , توجه المعلومة

المالية أساسا إلى المستثمرين الخارجيين , مالكي المؤسسة.

التنظيم المحاسبي الجزائري الجديد يشير : " المحاسبة المالية هي نظام يهدف لتنظيم المعلومة المالية , وتسمح بحجز , تصنيف , تقييم , تسجيل معلومات رقمية وتقديم جداول معبرة عن الصورة الصادقة للوضعية المالية والذمية , وعن الاداء وخزينة الكيان عند نهاية الدورة " ¹.

الاشكالية المولدة لنظام المحاسبة المالية تطرح بالجوانب التالية:

* النموذج المحاسبي بمكوناته وهيكلته (المتغيرات , الفرضيات , المبادئ , والمعايير).

* النظام الإعلامي المحاسبي (وظيفة محاسبة التسيير , وظيفة المحاسبة المالية , وسائل المعالجة والطرق والسيرورات).

* أهداف الوظيفة المحاسبية (أهداف المحاسبة التحليلية و أهداف المحاسبة المالية).

المحاسبة المالية في المؤسسة الحديثة لا يمكن تحديدها بصفة مستقلة عن المحاسبة التحليلية , فالنظام

الإعلامي المحاسبي هو عبارة عن تعاضد لهاتين المحاستين.

يحتاج مستعملي المعلومات المالية إلى تقنيات المحاسبة التحليلية , والمعايير المحاسبية الدولية اعتمدت

على طرق تقييم وتقدير تحتاج إلى المحاسبة التحليلية , فطريقة التكاليف المعيارية أصبحت معتمدة من طرف

المحاسبة المالية , عكس المحاسبة العامة التقليدية التي لم تكن تعترف سوى بالتكلفة التاريخية .

وفي المرجع المحاسبي الجزائري الجديد , نجد إجبارية تقييم المخزونات بالتكلفة العادية التي تستخرج

بتطبيق طريقة التحميل العقلاني للتكاليف الثابتة بغرض إقصاء أثر مستويات النشاط غير العادية.

الفرع الثاني : تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني

يعتبر هذا المبدأ جديدا في الجزائر بحيث يقر مبدأ الواقع المالي على الشكل القانوني , بأنه ينبغي

التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني , وهذا ما ورد في المعايير

المحاسبية الدولية وتم اعتماده من طرف الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد (SCF). وهذا ما يعطي

للمحاسبة المالية شكل نموذج لعرض واقعي للمؤسسة وهكذا نجد :

* إضافة الخسائر في القيمة للاهتلاكات.

* إدخال مفهوم مؤشر فقدان القيمة .

* ظهور القرض الإيجاري المالي في الميزانية .

* مفهوم الوحدة المنشئة للخزينة (UGT) تسمح بحل مشاكل مرتبطة بفقدان القيمة وفارق التقييم .

¹ - قانون رقم : 07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي 121-3 منه .

*الاهتلاك ينطلق من تاريخ استغلال الأصل وليس من تاريخ الفوترة.

*يستحسن حساب الاهتلاك استنادا إلى عدد الوحدات المنتجة .

*تقييم المخزونات يكون بالقيمة العادية او بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة التاريخية ,وهكذا لم يعد بإمكان انخفاض مستوى النشاط الاختفاء ضمن قيم المخزونات.

فالنسخة الجديدة للنظام المحاسبي المالي (SCF) تعتبر في قطيعة تامة مع المخطط الوطني للمحاسبة (PCN) وفي تناسق كبير مع المعايير الدولية.

المطلب الثاني :التغيرات الحادثة في النظام المحاسبي المالي الجديد

إن التغيرات المحدثّة ذات أهمية بالغة , إما على مستوى المفاهيم والمبادئ أو على مستوى تقنيات المحاسبة ذاتها, نذكر منها مايلي :

الفرع الأول : على مستوى الصنف الاول¹

المخطط المحاسبي الوطني (PCN) استعمل مصطلح الاموال الخاصة , بينما يستعمل النظام الجديد مصطلح رأس المال , وهذا ما يؤدي إلى تضمين هذا الصنف في المدونة الجديدة عناصر جديدة (الحساب 13 المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال) والديون المالية والديون لأكثر من سنة (الحساب 16 الاقتراضات والديون المماثلة والحساب 17 الديون المرتبطة بالمساهمات),التي كانت تظهر في الصنف الخامس (حساب 52) من المخطط المحاسبي الوطني.

هذا ما سيعفي المحلل المالي مستقبلا من إجراء عمليات المعالجة الأولية التي كان يجريها سابقا بغرض إعداد الميزانية المالية .

الفرع الثاني : على مستوى الصنف الثاني²

يمكن تسجيل عدة معالجات جديدة في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF) والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

* كل الحقوق التي تتجاوز مدتها السنة تعتبر ضمن هذا الصنف .

* الاعتراف المحاسبي في صنف الاستثمارات للتشittات في شكل امتياز التي ستؤثر حتما على القيمة المحاسبية للكثير من المؤسسات.

¹ - قرار مؤرخ في 2008/07/26 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 2009/03/25 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها .

² المرجع سابق ذكره .

- * تسجيل الحقوق المالية لأكثر من سنة ضمن حسابات التثبيتات.
 - * إمكانية تسجيل القروض الإيجارية التمويلية ضمن حسابات التثبيتات على أن تسجل قيمتها كديون مالية فتصبح بذلك قابلة للاهلاك .
 - * يكمل الاهتلاك بفقدان القيمة التي قد تتعرض لها بعض الأصول (حساب 28 و29).
 - * مفهوم جدول الاهتلاك يستبدل بمفهوم مخطط الاهتلاك القابل للمراجعة .
 - * القيمة المحاسبية الصافية (VNC) تحدد بالنسبة إلى القيمة العادلة والقيمة القابلة للتحقيق.
 - * القيمة المتبقية للأصل عند نهاية عمره الإنتاجي ، تطرح من قاعدة حساب الاهتلاك ، ومصاريف التفكيك تضاف إلى التثبيتات .
 - * فارق التقييم يخضع لإهلاك وفقدان القيمة في حالة كون مدة الحياة محددة .
 - * لوجود للمصاريف الإعدادية في هذا الصنف كونها تسجل مباشرة كمصاريف الدورة .
 - * لا يمكن توزيع مصاريف البحث و التطوير إلا إذا ثبت أنها متعلقة بنشاط الدورات القادمة وإمكانية تحقيقها لمنافع اقتصادية مستقبلية .
 - ويتضح من خلال هذا أن تقييم التثبيتات يكون أكثر واقعية وهذا ما كان يبحث عنه المحلل المالي الذي كان يجري عدة معالجات للوصول إلى القيمة الحقيقية للأصول ، وهذا ما تكفل به النظام المحاسبي المالي الجديد بصفة نهائية .
- الفرع الثالث: على مستوى الصنف الثالث¹**
- تقييم عناصر هذا الصنف يتم بالتكلفة العادية أو بالتكلفة المعيارية إن كانت قريبة من التكلفة العادية ، و التكلفة الثابتة توزع حسب طريقة التحميل العقلاني ، وفقدان القيمة يحسب بطريقة القيمة العادلة .
- ونلاحظ كذلك في هذا الصنف إضفاء الصبغة الواقعية ، التي كثيرا ما كانت تخفى عن المحلل المالي والتي كان يحاول أن يخفف من أثرها قدر الإمكان .

¹ المرجع سابق ذكره .

الفرع الرابع : على مستوى الصنف الرابع و الخامس¹

هذان الصنفان يستقبلان العناصر لأقل من سنة ، ولم يعودا يصنفان حسب هيكله المخطط المحاسبي الوطني ، فالديون القصيرة والحقوق القصيرة تظهر كلها في الصنف الرابع ، أما الحسابات المالية وحسابات الخزينة الموجبة و السالبة تظهر في الصنف الخامس .

ويلاحظ هنا أن هذه الحسابات لم تعد تشمل سوى العناصر قصيرة الأجل ، مما لا يستدعي إعادة ترتيب بعض عناصرها كما كان الحال عليه في السابق .

الفرع الخامس : على مستوى الصنف السادس و السابع²

حسابات هذان الصنفان تستقبل ضرائب الدورة والضرائب المؤجلة الناتجة من التباين بين النتيجة المحاسبية والنتيجة الجبائية ، وهذا عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني .

كما أن النظام المحاسبي المالي ينص على ضرورة تقديم حسابات النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديمه اختياريًا حسب الوظيفة .

والجديد كذلك في هذين الحسابين هو ادماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العملياتية وذلك باستعمال الحسابات 65 (الأعباء العملياتية الأخرى) والحسابات 75 (المنتجات العملياتية الأخرى) ، وهذا ما قد يتطلب من المحلل المالي الذي سيستعين بمعلومات إضافية من الملاحق والجداول الأخرى عند قيامه بتقييم أداء المؤسسة من خلال النشاط الرئيسي لها ، كما أفرد العمليات الغير عادية المرتبطة بظروف استثنائية بحسابات 67 (العناصر غير العادية للأعباء) والحسابات 77 (العناصر غير العادية للمنتجات) ، هذه العناصر لا تدخل في النتيجة العملياتية ومستثناة من الوعاء الضريبي للضريبة على أرباح الشركات .

المطلب الثالث : القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد :

النظام المحاسبي المالي الجديد وامتثالاً للمعايير الدولية IAS 1 و IAS 7 يعتمد الجداول المالية الخمسة التالية³ :

الفرع الأول: الميزانية

تضم الميزانية العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، وتنبغي أن تشمل على الأقل العناصر التالية :

¹ المرجع سابق ذكره .

² المرجع سابق ذكره .

³ Robert Obert, Dunod, Pratique des normes IAS/IFRS, 2003, page 71

- **الأصول :** التي تتميز فيها بين الأصول غير الجارية والأصول الجارية ، والمعيار الذي بموجبه يتم هذا التمييز هو المدة ، إذ ما كان لاقبل من سنة فهو أصل جاري وما عدا ذلك فيعتبر غير جاري .
- **الخصوم :** يتم كذلك التمييز بين الخصوم الجارية و الخصوم غير الجارية ، وعليه فإن الأموال الخاصة والديون أكثر من سنة تعتبر خصوما غير جارية بينما الديون لأقل من سنة فهي خصوما جارية .

الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج (الدخل)

يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء ، وهو وثيقة تلخيصية لنواتج و أعباء الدورة ، لا يأخذ في الاعتبار تاريخ التحصيل أو التسديد استنادا إلى مبدأ محاسبة الالتزام ، ويسمح بإظهار النتيجة الصافية للدورة ، بالإضافة إلى إظهاره لعدة مستويات من النتائج (القيمة المضافة ، الفائض الإجمالي للاستغلال ، النتيجة العملياتية ، النتيجة المالية ، النتيجة العادية قبل الضريبة ، النتيجة الصافية للنشاطات العادية ، النتيجة العملياتية الاستثنائية ، النتيجة الصافية للدورة) وكل هذه المستويات كان المحلل المالي يقوم بحسابها عن طريق ما يسمى بالارصدة الوسيطة للتسيير .

الفرع الثالث: جدول تغيرات الأموال الخاصة

يقدم الوضعية التحليلية لحركة رأس المال خلال الدورة المحاسبية، وبواسطته يمكن معرفة عمليات توزيع الحصص و الأعباء و النواتج المسجلة مباشرة في رأس المال والتغيرات في الطرق المحاسبية ومختلف التصحيحات للأخطاء التي كان لها أثر على رأس المال .

هذا الجدول كان يعتبر من الجداول الملحققة في إطار المخطط المحاسبي الوطني، لكنه أصبح جدولا رئيسيا يمكن بواسطته إعداد الجدول المالي الذي يعتبر أساسيا في التحليل المالي .

الفرع الرابع : جدول تدفقات النقدية¹

يهدف إلى تمكين مستعملي الجداول المالية من تقييم قدرة المؤسسة على توليد الخزينة ومعادلاتها ومعلومات أخرى عن استعمال هذه التدفقات .

فهو يظهر التحصيلات و التسديدات خلال الدورة حسب مصدرها :

- تدفقات متأتية من النشاطات العملياتية .

¹ قانون رقم : 11/07 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المادة : 1-440 و 2-440 .

- تدفقات متأتية من نشاطات الاستثمار .
- تدفقات متأتية من نشاطات التمويل .
- تدفقات الخزينة المتأتية من فوائد الحصص .

يقدم هذا الجدول حسب الطريقة المباشرة ، واختياريا حسب الطريقة غير المباشرة .

هذا الجدول لم يكن في السابق ، وعليه كان المحلل المالي يقوم بإعداده انطلاقا من الميزانيات وحسابات النتائج المتتالية ومختلف الملاحق ، لكن مع النظام المحاسبي المالي الجديد أصبح في غنى عن إعدادده .

الفرع الخامس : الملحق¹

يتضمن الملحق جداول ومعلومات وفيرة تسمح بتفسير الميزانية وحسابات النتائج (الدخل) وجدول تغيرات الأموال الخاصة وجدول تدفقات الخزينة ، وأهداف الملحق هي :

- شرح الطرق المحاسبية وطرق التقييم التي طبقت عند إعداد الحسابات .
- عرض المعلومات المكتملة المطلوبة قانونا .
- إعطاء كل معلومة إضافية تسمح بأحسن فهم لوضعية المؤسسة و أدائها .

المعلومات المتضمنة في الملاحق تعتبر أساسية بالنسبة للمحلل المالي ، فهي تسمح له بمعرفة خصوصيات المؤسسة محل الدراسة .

خلاصة الفصل :

يمكن استخلاص النقاط التالية:

1. يعتبر التحليل المالي أداة يستخدمها العديد من المهتمين بالتحليل المالي كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم من أجل اتخاذ قراراتهم المالية .
2. يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة
3. يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لإتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الإتجاهات الإيجابية في المؤسسة ، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة
4. تهدف القوائم المالية إلى إعطاء صورة دقيقة عن وضع المؤسسة المالي ونتائج عملياتها خلال فترة معينة ، وقد تولّت مهنة المحاسبة مهمة القيام بإعداد هذه القوائم في ظل مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ،
5. الوثائق المحاسبية تمكن المسير المالي من تحليل بياناتها المالية للوصول إلى قرارات عقلانية نحو تحقيق أهدافها ، وعلى الإدارة المالية للمؤسسة أن تستعمل الأدوات التحليلية المناسبة التي تمكنها من الحصول على المعلومات اللازمة للقرار المالية.
6. من أهم الوثائق المحاسبية التي نص عليها حسب النظام المحاسبي المالي الميزانية، قائمة حسابات النتائج(الدخل)، جدول تغيرات الأموال الخاصة، جدول التدفقات النقدية والملحق.
7. تعتبر القوائم المالية مصدر جيد للتزويد بالمعلومات حول المؤسسة ويمكن استخدام هذه المعلومات للتوصل إلى نتائج أو معلومات أكثر دقة من بياناتها المعروضة وعليه تحتل القوائم المالية دور بليغ في معرفة البيئة المؤسسة.

تمهيد

ارتبطت الإقتصاديات المعاصرة، بمجموعة من التطورات التي مست تقريبا كل الظروف المحيطة بالمؤسسة، حيث دفعت مجمل المخاطر التي تعرضت لها المؤسسة والمتمثلة أساسا في الإفلاس، وعدم القدرة على الالتزام بالتسديد، إلى التركيز أكثر على سير الوظيفة المالية في المؤسسة.

وتعتبر مسألة التمويل من أعقد المسائل التي تواجه المسير المالي في المؤسسة إذ تقع على عاتقه تدبير الأموال اللازمة لتمويل مختلف الأنشطة المؤسسة، وقد أصبح من الضروري على المسير المالي عند تحديد سياسة التمويل التي يتبعها للحصول على الأموال، وقبل اتخاذ قرار التمويل يسعى إلى التفكير في وسائل التمويل المناسبة واللازمة لتحقيق نشاطها وتغطية احتياجاتها من الأموال و بذلك تلجأ إلى الاعتماد على مواردها الداخلية في شكل تمويل ذاتي و في حالة عدم كفايتها تلجأ إلى تدبير من الموارد الخارجية (التمويل الخارجي).

تطرقنا في هذا الفصل إلى البيئة المالية للمؤسسة من خلال ثلاث مباحث التالية:

- الوظيفة المالية والمحيط المالي.
- مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي.
- استفادة المؤسسة من بيئتها المالية.

المبحث الأول : الوظيفة المالية والمحيط المالي

الوظيفة المالية تساعد العديد من المحتاجين كالمساهمين والمقرضين وغيرهم في اتخاذ قراراتهم من خلال البيانات المعروضة والمقدمة في القوائم المالية.

المطلب الأول : الوظيفة المالية في المؤسسة

تعتبر الوظيفة المالية في المؤسسة الوظيفة الأكثر أهمية، من خلال ارتباطها المباشر بكل وظائف المؤسسة، وهذا لما توفره من أموال كافية لتمويل أوجه النشاط المختلفة، سواء كانت استثمارية أو استغلالية.

الفرع الأول: تعريف وأهداف الوظيفة المالية

أولا : تعريف الوظيفة المالية :

من وجهة نظر النقدين : ينسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ مظهرها نقديا.

من وجهة النظر الإستراتيجية : الوظيفة المالية يقع على عاتقها بيئة وإعداد القرارات المؤمنة لفعالية تحقيق الأهداف المنشودة وكفاءة إستخدام الوسائل المتاحة.

من وجهة النظر التشغيلية : فإنّ دور الوظيفة المالية ينحصر في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي، ضمان الحد الأدنى من الربحية، والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة واليسر المالي.¹

تعرف الوظيفة المالية :على أنّها " مجموعة المهام و الأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح و الأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية و البحث عن الموارد المالية الضرورية و الاستخدام الأمثل لها"².

هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة وإدارة هذه الأموال¹.

¹ سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير في علوم التدبير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003 ، ص 55 .

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التدبير المالي ، ط 1، مرجع سابق، ص 33.

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها مجموعة المهام والأنشطة المسؤولة عن قرارات التمويل و الاستثمار والتصرف في العوائد المحققة بطريقة مثلى وتسعى هذه الوظيفة كوظيفة أساسية في المؤسسة مع باقي الوظائف الأخرى على تطوير المؤسسة و إستمراريتها.

ثانيا :أهداف الوظيفة المالية : إن تحقيق أهداف المؤسسة العامة تتطلب من الإدارة المالية تحقيق أهدافها الخاصة، و التي يمكن حصرها في هدفين رئيسيين هما² :

1.توفير السيولة : يجب على المؤسسة توفير السيولة الكافية في الأجل القصير للوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها لتخفيض المخاطر المالية التي قد تواجهها والتي قد تؤثر على جدارتها الائتمانية . وتحقيق المؤسسة هذا الهدف من خلال التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة في الزمن و القيمة بمهدف الاحتفاظ برصيد نقدي مناسب .

2.تحقيق الربحية : في الأجل الطويل يجب على الإدارة المالية أن ترتب و تنظم استعمال موارد المؤسسة بحيث تمكنهم من تعظيم أرباح المساهمين في رأسمال المؤسسة ، على أن لا تقل هذه العائدات عن تلك التي يمكن تحقيقها في استثمارات بديلة عند نفس المستويات من المخاطر ويمكن قياس الربحية من خلال العائد على الاستثمار ومن خلال الأرباح الصافية .

الفرع الثاني :أهمية الوظيفة المالية داخل المؤسسة

كل قرار يتخذ في المؤسسة مهما كانت طبيعته له تأثيرات مالية، وعليه فإن المؤسسة تقوم بإجراء دراسات مالية للإحاطة بالظروف والنتائج المحتملة ،ويمكن تلخيص أدوار الوظيفة المالية فيما يلي:

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة.
- وضع أسس التخطيط المالي و الموازنات التقديرية.
- مراقبة التدفقات النقدية و تسييرها بما يتفق مع قواعد التوازن المالي.

¹ جميل أحمد توفيق وعلي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980 ، ص18.

² ربيع بوصبيح العايش، محاضرات التسيير المالي والموازي ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الحاج لخضر الوادي، 2015/2014.

- دفع النفقات و المصاريف و تحصيل المستحقات و الحقوق.
 - مساعدة المديرين في الادارة العليا على وضع الاستراتيجيات و رسم معالم السياسة المالية.¹
- وباختصار فإن مهمة الوظيفة المالية تنحصر في البحث عن الأموال بالكمية المناسبة وبالتكلفة الملائمة وفي الوقت المناسب وإنفاقها بالطريقة المثالية لتحقيق أغراض المؤسسة .

المطلب الثاني: المحيط المالي الداخلي في المؤسسة

إن أي قرار تتخذه الإدارة في المؤسسة يترجم إلى قرار مالي وبما أن المال يعتبر المحرك الأساسي للأنشطة للممارسة على مستوى الإدارات المختلفة فإنه لا يمكن عزل الوظيفة المالية عن وظيفة الأخرى تتمثل في:²

الفرع الأول: الوظيفة التموينية

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الأساسية في المؤسسة وتشمل وظيفة الشراء ووظيفة التخزين، وتظهر الأهمية التموينية من خلال تزويد المؤسسة باحتياجاتها الضرورية اللازمة للإنتاج، يهدف التمويل إلى تقديم المنتج بالكمية المحددة وفي الأجل المحدد وبأدنى تكلفة وبجودة عالية.

الفرع الثاني: الوظيفة الإنتاجية:

إن أي قرار يتعلق بالإنتاج لابد له من الأموال اللازمة لتحقيقه، وقد تقف قلة الأموال عائقاً في سبيل ذلك، كما أن له آثار هامة على التدفقات النقدية في المدى القصير والمدى الطويل في معظم الأحيان تساهم هذه القرارات في زيادة تدفق النقد من المؤسسة في المدى القصير على شكل مصاريف ضرورية للإنتاج، ولكن تختلف في المدى الطويل، فقد تؤدي هذه القرارات إلى زيادة حجم النقد الداخل إلى المؤسسة، وذلك إذا ما تم إنتاج السلعة الجديدة وبيعها أو إذا ما تم توسع مجال الإنتاج.

الفرع الثالث: وظيفة التسويق

إن أي قرار في حقل التسويق له أبعاده المالية في المدى القصير وفي المدى الطويل، فالقيام بحملة إعلامية واسعة النطاق أمر قد يكون مرغوباً فيه ويؤدي في المدى القصير إلى تدفق النقد من المؤسسة أما دوده في المدى البعيد فأمر غير مؤكد فإذا كانت الحملة الإعلامية ناجحة مثلاً فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي الداخل إلى المؤسسة.

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق ، ص 35 .

² زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، ط4، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 1997 ، ص 20.

رابعاً: الوظيفة الإدارية

لبلوغ أهداف الإدارة العليا يتوجب عليها القيام بمهامها على أكمل وجه على مستوى التخطيط، التوجيه، الرقابة والعمل على التنسيق الأمثل بين هذه المستويات، وهذا ما يؤدي حتماً إلى تحقيق النجاح لها. تعمل الوظيفة الإدارية في المؤسسة على وضع أهداف معقولة قادرة على تحقيقها عن طريق الوسائل المتاحة، وهذا ما يعكس بشكل أو بآخر قدرة الإدارة على التخطيط¹.

المطلب الثالث : البيئة المالية الخارجية للمؤسسة

يؤثر المحيط بشكل كبير على المؤسسة فقد يساهم في نموها و تطورها كما قد يؤدي إلى تدهورها وخروجها من السوق ، تتكون عناصر البيئة المالية من مصادر التمويل و الإطار القانوني، و التي يمكن حصرها فيما يلي²:

1-أنظمة السداد و التعاملات المالية : يفرض المحيط طرق محددة للتعاملات المالية من وسائل الدفع و الائتمان (الأسهم- السندات - أذونات الخزنة- الشيك - السفتجة- الدفع النقدي) ، التي تعرف على أنها تلك الوثائق الرسمية التي تثبت الحقوق المالية بين الطرفين وتمكن المؤسسة من إجراء العمليات المالية المختلفة كالحيازة و الاستدانة .

2-سوق المال : ويعتبر من أهم العناصر تأثيراً على المؤسسة كونها مصدراً أساسياً للرفع في رأس المال و معيار هام لتحديد القيمة السوقية و مصدراً هاماً للمعلومات و المؤشرات المتعلقة بمحيط المؤسسة.

3- الأطر القانونية و التنظيمية : يتعلق الأمر بمجموع القواعد و الإجراءات التي تضبط التعاملات المالية للمؤسسة مع مختلف الأطراف كإجراءات انشاء المؤسسات و تصنيفاتها و القواعد المنظمة للائتمان و جباية المؤسسة.

4- المؤشرات المالية العامة : تتكون البيئة المالية من عدة متغيرات لها تأثير كبير على المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة ، وتتميز هذه المتغيرات بدرجة عالية من المرونة و التغير ، ومن بين هذه المتغيرات أسعار الفائدة و الصرف ، معدلات الاقتطاعات المالية و الاجتماعية...

¹ عرابجي إسماعيل، اقتصاد المؤسسة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص17.

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص ص 38-39 .

5- المؤسسات البنكية و المالية :وهي من العناصر الأخرى ذات الطبيعة التمويلية التي تمول الاحتياجات المالية للمؤسسة عن طريق القروض الطويلة ، المتوسطة والقصيرة الأجل .

المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي

إن التحليل المالي شهد تطورات عبر التاريخ، حيث انطلق من التحليل الساكن الذي يظهر الوضعية المالية للمؤسسة في لحظة معينة ولكن هذا التحليل انتقد ليظهر التحليل المالي المتحرك هو آخر تطور للتحليل المالي الذي يعطي صورة أكثر وضوحاً عن مختلف الحركات المالية في المؤسسة، ويلهم تحليل النسب المالية.

المطلب الأول : التحليل المالي الساكن

يظم هذا التحليل تحليل الميزانية المالية سيولة – استحقاق وكذلك تحليل الميزانية الوظيفية.

الفرع الأول :التحليل المالي الكلاسيكي سيولة – استحقاق

وسمي بالتحليل الذمي ذلك لأنه يعتبر المؤسسة كائن قانوني لها حقوق وعليها التزامات، واعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق و أول من استخدمه كأداة تحليلية هم البنوك و الوسطاء الماليين لاتخاذ قرارات الاقراض، ثم تطور التحليل المالي للمي ا زنية ليصبح مستخدماً من قبل المؤسسات حيث يتم إعداد المي ا زنية المالية بغرض تحليل قدرة الوفاء على تسديد ديونها ودرجة سيولة عناصر أصول المؤسسة، حيث أن هذا التحليل يساهم في معرفة خطر التخلف عن السداد كونه يتعلق بمدى معرفة توافر هذه الاستحقاقات آنياً (حالة العسر المالي) وأما حالة الإفلاس المالي للمؤسسة تكون فيها المؤسسة عاجزة عن مواجهة مجموعة ديونها¹ .

أولاً :الميزانية المالية :

تعبر الميزانية عن عملية جرد لعناصر الاصول والخصوم ،كما تعبر عن الاجال التي ترتب حسبها هذه العناصر أي مبدأ سيولة – استحقاق، ويتم هذا الترتيب بناء على المبادئ التالية² :

¹ سليمان بلعور، مرجع سابق ، ص 64 .

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق ، ص 66.

- **عناصر الأصول** : تصنف على حسب درجة سيولتها فيبدأ بالأصول النقدية ثم الأقل سيولة وختاماً بالأصعب تحويلاً إلى سيولة.
- **عناصر الخصوم** : تصنف تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة ، وتكون مدة الاستحقاق بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم قصيرة الأجل.

الجدول رقم(2-1) : الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة: - الاستثمارات المعنوية والمادية والمالية - عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة	الأموال الدائمة : - الاموال الخاصة - الديون المتوسطة والطويلة الأجل - الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
الاصول المتداولة: - المخزونات - حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء) - المتاحات (الصندوق ، البنك، الخزينة...)	القروض قصيرة الأجل: - حسابات المورد وملحقاته - الاعتمادات البنكية الجارية

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي، ط1 ، مرجع سابق، ص 66 .

ثانيا : المؤشر المالي الأساسي في هذا التحليل:

إن المؤشر الأساسي في هذا التحليل هو عبارة عن رأس المال العامل سيولة FRL الذي يعرف على أنه " ذلك الجزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة." ¹

¹ سليمان بلعور، مرجع سابق، ص36 .

وتقتضي هذه القاعدة بضرورة تمويل الاستثمارات الأكثر من سنة بموارد مستقرة لأكثر من سنة ، وتمويل الاستخدامات الأقل من سنة بموارد أقل من سنة. إلا أن تحقيق هذه القاعدة مرتبط بمجموعة من المخاطر هي :

- مخاطر تباطؤ عناصر الأصول الأقل من سنة
- مخاطر تباطؤ عناصر الخصوم الأقل من سنة

يحسب رأس المال العامل بطريقتين :

- من أعلى الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة}$$

قاعدة التوازن المالي :

- من منظور أعلى الميزانية :

- FR موجبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحقت فائض تمثل في رأس المال العامل .
- FR سالب أي الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة ، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل .
- FR معدوم أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهي حالة نادرة الحدوث وتمثل الوضع الامثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة .

- من منظور أدنى الميزانية :

- FR موجب أي الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل ، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان

- FR سالب أي الأصول المتداولة أقل القروض القصيرة الأجل ، في ذه الوضعية تكون الأصول المتداولة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الأجل القصير .
- FR معدومة أي الأصول المتداولة تساوي القروض القصيرة الأجل وهي نادرة الحدوث ¹
- ثالثا : الانتقادات الموجهة لهذا التحليل: تتمثل الانتقادات الموجهة لهذا التحليل في الآتي ²:
- لا يبين هذا التحليل بوضوح المستوى الأمثل لرأس المال العامل
- لا يبين العلاقة بين رأس المال العامل و الخزينة .
- هناك العديد من الاستثناءات للتحليل المالي الذي يعتمد على مبدأ السيولة والاستحقاق.

الفرع الثاني : التحليل المالي الوظيفي

جاء هذا التحليل على إثر الانتقادات التي وجهت للتحليل المالي الكلاسيكي ، وتختلف الميزانية الوظيفية عن المحاسبية وسميت بالوظيفية لأنها تقسم أنشطة المؤسسة على حسب الوظائف التي تربط بها إلى وظائف تمويلية، استثمارية ووظائف استغلال ³.

أولا : شكل الميزانية الوظيفية

جدول رقم (2-2): الميزانية الوظيفية

الموارد	الاستخدامات
RD الموارد الدائمة الأموال الجماعية الديون المتوسطة و الطويلة الأجل مجموع الإهلاكات والمؤونات	ES (بقيم إجمالية) المستقرة الاستثمارات المادية والمعنوية و المالية الأصول ذات الطبيعة المستقرة
Rex موارد الاستغلال	Eex (بقيم إجمالية) استخدامات الاستغلال

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص ص 67- 70 .

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ، 71.

³ إلياس بن الساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق ، ص 75 .

المخزونات الإجمالية	مستحقات المورد وملحقاته
حقوق العملاء وملحقاتها	
استخدامات خارج الاستغلال Ehex (بقيم إجمالية)	موارد خارج الاستغلال Rhex
حقوق أخرى	موارد أخرى
استخدامات الخزينة Et	موارد الخزينة Rt
المتاحات	الاعتمادات البنكية الجارية (قروض الخزينة)
مجموع الاستخدامات E (بقيمة إجمالية)	مجموع الموارد R (بقيمة إجمالية)

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق، ص 81 .

ثانيا : العناصر المالية الأساسية المعتمدة في التحليل الوظيفي

من خلال هذا التقسيم تتشكل العناصر الأساسية المعتمدة في هذا التحليل والمتمثلة في الآتي:

1. رأس المال العامل الصافي الإجمالي **FRng**: يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة

المخصصة لتمويل الأصول المتداولة ، يحسب من أعلى الميزانية بالعلاقة التالية¹ :

$$\text{رأس المال العامل } FRng = \text{الموارد الدائمة } RD - \text{الاستخدامات المستقرة } ES$$

رأس مال العامل هو عبارة عن ذلك الجزء من الأموال المستقرة التي لاتستخدم في تمويل الاستثمارات، بل يحتفظ به لتمويل الاحتياج في رأس المال العامل².

2. الاحتياج في رأس المال العامل **BFR**:

يعرف على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن دورة الاستغلال بصفة عادية.

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 83

² سليمان بلعور، مرجع سابق ، ص72

ويتكون هذا الاحتياج من احتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFR_{exp}) الذي هو مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة و الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFR_{hexp}) الذي هو استثنائي لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة، وبحسب كل منهم كالتالي¹ :

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال BFR_{exp} = استخدامات الاستغلال E_{ex} - موارد الاستغلال R_{ex}
الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال BFR_{hexp} = استخدامات خارج الاستغلال E_{hex} - موارد خارج الاستغلال R_{hex}

$$BFR_{hexp} + BFR_{exp} = BFR$$

الاحتياج في رأس المال العامل

3. الخزينة الصافية : هي عبارة عن مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي ما يمكن

للمؤسسة أن تنصرف فيه من قيم جاهزة وتحسب بالعلاقة التالية² :

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل } BFR - \text{احتياجات رأس المال العامل } BFR$$

$$\text{الخزينة} = \text{استخدامات الخزينة } E_t - \text{موارد الخزينة } R_t$$

ويمكن أن تأخذ الخزينة ثلاثة حالات كالتالي :

- **خزينة سالبة :** بمعنى أنّ الاحتياج في رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل وهذا يدل على أنّ المؤسسة غير متوازنة ماليا وعليها أن تلجأ إلى الاقتراض أو الرفع من رأس المال العامل لأنّ هذه الوضعية قد تؤدي بها للإفلاس.
- **خزينة موجبة :** بمعنى أنّ رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على أنّ المؤسسة متوازنة ماليا.

¹ نور الدين بن عمارة، مرجع سابق، ص 24-25.

² نعيمة شباح، مرجع سبق ذكره، ص.ص 78-79 .

- **خزينة معدومة :** عندما يتساوى رأس المال العامل مع الاحتياج في رأس المال العامل وهذا يدل على توازن مالي أمثل بمعنى أنّ المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها ولا توجد لديها سيولة مجمدة.
- **ثالثا : الانتقادات الموجهة لتحليل المالي الوظيفي:** من أهم هذه الانتقادات ماييلي¹ :
- يفقد الاحتياج في رأس المال العامل دلالاته في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة في قطاع الخدمات.
- يدمج هذا التحليل المؤونات التي هي من عناصر الإستغلال قصيرة الأجل في الموارد الدائمة لميكل المؤسسة التي هي مورد طويل الأجل.
- يعطي التحليل الوظيفي تصورا ساكن لكونه يعتمد على الميزانية وجدول حسابات النتائج، ولا يعطي تحليلا ديناميكيا لوضعية المؤسسة.
- لا يظهر هذا التحليل كيفية تشكيل الخزينة و الأنشطة المسؤولة عن تحقيق الفائض أو العجز.

المطلب الثاني : التحليل المالي المتحرك

نظرا لكون أنّ التحليل الساكن لم يعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، جاء التحليل المالي المتحرك ليعطي رؤية أكثر ديناميكية عن الوضعية المالية للمؤسسة ، كما يسعى لقياس مردودية وهامش المؤسسة²، من خلال جدول التمويل (جدول الموارد والاستخدامات) وجدول التدفقات المالية للخزينة.

الفرع الأول : جدول التمويل

أولا : مفهوم جدول التمويل : يمكن تعريف جدول التمويل بأنه " : عبارة عن جدول يظهر كافة التغيرات التي تحدث على الذمة المالية بين فترتين ويفسر التغيرات التي تطرأ على مكونات الميزانية في سنة معينة، بحيث يبين لنا مصدر الموارد الجديدة التي تحصلت عليها المؤسسة خلال تلك السنة و الاتجاهات التي استعملت فيها من جهة أخرى." ³

¹ إلياس بن الساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق ، ص93 .

² Cornne zanbotto et Christian zanbotto , finance d'entreprise en22fiches,2édition,dunod,paris,2009,p 6

³ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص76 .

ثانيا: أهمية جدول التمويل : يعتبر جدول التمويل أداة مهمة وتظهر أهميته من خلال الإجابة على العديد من الأسئلة من بينها:

- هل نشاط المؤسسة يخلق موارد كافية؟
- أي نوع من التمويل تعتمد المؤسسة؟
- من أين يكون مصدر موارد المؤسسة؟ هل مصدرها نشاطها، أو المساهمين أو التنازل على الاستثمارات أو من القروض المحصل عليها من البنوك؟
- هل التغير في مستوى الاحتياج في رأس المال العامل والخزينة يمثل استخدام أو مورد للدورة؟¹

ثالثا :بناء جدول التمويل²

الجزء الأول يتضمن التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الصافي الإجمالي وذلك تبعا للعلاقة التالية:

$$\Delta R_d - \Delta R_s = \Delta F R_{ng}$$

الجزء الثاني يتضمن العناصر التالية:

- التغير في عناصر الاستغلال BFR_{ex}
- التغير في العناصر خارج الاستغلال BFR_{hex}
- التغير في الخزينة الصافية الإجمالي T_{ng}

رابعا : الانتقادات الموجهة لجدول التمويل

رغم مساهم به جدول التمويل في تجاوزه للتحليل الساكن واعتماده في تحليله للوضع المالية على تفسير التغيرات في رأس المال العامل الصافي الإجمالي، إلا أنّ له العديد من الانتقادات تتمثل في الآتي³:

¹ نور الدين بن عمارة، مرجع سابق ، ص51 .

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق، ص 110 .

³ اليمين سعادة، مرجع سابق ، ص 82-83 .

- اعتماده في تحليل التغير في رأس المال العامل على مفهوم القدرة على التمويل الذاتي و الذي لا يميز عند حسابه بين عناصر الاستغلال و العناصر خارج الاستغلال بالرغم من أنه مؤشر يعبر على قدرة المؤسسة التمويلية من خلال نشاطها الأساسي.
- يعتبر القدرة على التمويل الذاتي موردا مستقرا إلا أنه عند الحساب يتم إدماج مؤونات تدني المخزون والحقوق وهي عناصر قصيرة الأجل، وكان من الأخرى إقصاؤها.
- لتغير في الخزينة المتحصل عليها اعتمادا على الجدول لا يعطي صورة واضحة حول الدورة المسؤولة عن الفائض أو العجز، حيث يعطي الجدول الخزينة الصافية الإجمالية دون التمييز بين دورة الاستغلال و التمويل والاستثمار وهي المصادر الأساسية للعجز أو الفائض في الخزينة.

الفرع الثاني : جدول التدفقات المالية للخزينة

نظرا للانتقادات الموجهة لجدول التمويل وخصوصا ما يظهره بإعطائه صورة شاملة للخزينة الصافية عن طريق رصيد الخزينة الصافية الإجمالية أصبح من الضروري التفكير والبحث عن جدول مالي آخر يعطي صورة تفصيلية عن الخزينة، وهذا التحليل الممثل في جدول التدفقات المالية للخزينة يهدف إلى تجزئة الخزينة الإجمالية حسب الدورات الأساسية لنشاط المؤسسة، و يمكننا تحويل العلاقة الأساسية للخزينة من منظور ديناميكي على النحو الآتي¹ :

$$\Delta Tng = \Delta FRng - \Delta BFRg$$

أولا : تعريف جدول تدفقات المالية للخزينة :

"هي تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على التسيير المالي للمؤسسة، ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية تتخذ على ضوءها مجموعة من القرارات الهامة كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها، ويهدف إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام السيولة المتاحة لدى المؤسسة".²

¹ إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق، ص121 .

² حدة بخالد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010 ، ص 59 .

كما يعرف على أنه " الجدول الذي يفسر تغير الخزينة ويظهر التدفقات التي تشرح الميكانيزمات المالية للمؤسسة وكذا مساهمة كل وظيفة في التغير الإجمالي للخزينة."¹

ثانيا : نماذج جدول التدفقات المالية للخزينة : بعد تحديد التدفقات المالية الأساسية يمكن صياغة العديد من جداول تدفقات الخزينة صادرة عن جامعات ومعاهد متخصصة وفرق بحث ومحللين ماليين وغيرها ولكل نموذج خصوصيته تختلف على حسب كل حاله فهناك نموذجين يمكن عرضهما:

1.النموذج الأول : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة إنّ هذا النموذج متبنى من طرف النظام المحاسب المالي الجزائري ، والهدف منه هو تمثيل إيرادات ونفقات المؤسسة لدورة معينة وذلك بتقسيمها حسب الوظائف الرئيسية الثلاثة، إذ ينتج على هذا النشاط تدفقات تختلف حسب كل وظيفة وتقسم إلى التدفقات التالية:²

- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستغلال.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن الاستثمار.
- تدفقات الخزينة المتولدة عن التمويل .

جدول رقم (2-3): جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة الغير مباشرة وفق النظام المحاسبي المالي

البيان	ملاحظة	N	1+N
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال)			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
+ الإهلاكات والأرصدة			
+تغير الضرائب المؤجلة			
— تغير المخزونات			
— تغير العملاء و الحسابات الدائنة الأخرى			
+ تغير الموردين والديون الأخرى			
+/- نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			

¹ نعيمة شباح، مرجع سابق، ص 89.

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ج 1، ط 2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011، ص 219.

			= تدفقات الخزينة الناتجة عن النشاط (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات الاستثمار + مسحوبات من اقتناء استثمارات _ تحصيلات التنازل عن الاستثمار +/ - تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات التمويل _ الحصص المدفوعة للمساهمين (أو الأرباح الموزعة) + رأس المال النقدي (النقديات) + إصدار قروض (أوسندات) _ تسديد القروض
			= تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
			التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			تدفقات الخزينة عند الافتتاح تدفقات الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر الصرف (1) التغير في تدفقات الخزينة

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدجة

المصدر : إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي ، ج 1، ط 2 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011، ص 219.

2. النموذج الثاني : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة يركز هذا النموذج على دورة الاستغلال و الاستثمار والمؤسسة عليها أن تحقق فوائض في هذه الدورات وفي حالة عجز المؤسسة ولم تكفيها مواردها الذاتية، فانها تلجأ إلى دوري الاستدانة و التمويل ¹.

جدول رقم (2-4) : جدول تدفقات الخزينة حسب الطريقة المباشرة وفق النظام المحاسبي الوطني

البيان	ملاحظة	N	1+N
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية (الاستغلال) التحصيلات المقبوضة من العملاء _ النفقات المدفوعة للموردين والمستخدمين _ الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة _ الضرائب عن النتائج المدفوعة			

¹ .إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي ، ط2، مرجع سابق ، ص 220 .

			= تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية + تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)
			= صافي تدفقات الخزينة المتأتية عن عمليات الاستغلال (أ)
			تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار _ المسحوبات عن إقتناء استثمارات عينية أو معنوية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات عينية أو معنوية _ المسحوبات عن إقتناء استثمارات مالية + التحصيلات عن عمليات التنازل عن استثمارات مالية + الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية + الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
			= صافي تدفقات اموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم _ الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها + التحصيلات المتأتية من القروض _ تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			= صافي تدفقات الخزينة المرتبطة بأنشطة التمويل (ج)
			+/- تأثير تغيرات سعر الصرف على الخزينة
			= التغير في تدفقات الخزينة للفترة (أ+ب+ج)
			تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية تدفقات الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية التغير في تدفقات الخزينة خلال الفترة المقارنة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي، ط2، مرجع سابق ، ص 220.

المطلب الثالث : التحليل المالي بالنسب

إنّ التحليل المالي بالنسب له دور كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تتعدد النسب المالية لتحيط بمختلف جوانب المؤسسة، وتعتبر هذه النسب مؤشرات كمية يسهل حسابها نظرا لتوفر المعلومات التي تعتمد عليها كما أنّها لا تتعلق بذاتية الباحث ممّا يدل على مصداقية هذه النسب.

الفرع الأول : تعريف وأسس النسب المالية

تعتبر النسب المالية من الأدوات الأكثر استعمالاً في الحياة المهنية، نظراً لسهولة تطبيقها وتعدد الأغراض التي تحققها.

أولاً : تعريف النسب المالية

تعني النسب المالية هي العلاقة بين متغيرين تستخدم من أجل إضفاء دلالات على محتويات القوائم المالية، وتستخدم هذه النسب لقياس المردودية والمخاطر في المؤسسة¹، وهي عبارة عن طريقة لتفسير الأرقام المطلقة المنشورة في القوائم المالية والمحاسبية، ولها أهمية كبيرة حيث أن الأرقام الموجودة في القوائم المالية ليس لها معنى ولا تعبر بوضوح عن الوضع المالي، ولهذا يقتضي ربط بعضها ببعض بشكل نسبي لتعطي وتعبّر عن نتائج ذات دلالة².

ثانياً: أسس التحليل المالي بالنسب: هناك عدة أسس يجب أخذها بعين الاعتبار في التحليل المالي وتمثل في³:

- **التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي :** نظراً لوجود عدد كبير من النسب المالية، فإنه من الضروري تحديد الهدف من التحليل المالي، لكي يتم اختيار فقط بعض النسب المالية التي تفيد من الحصول على المعلومات المطلوبة بناءً على الهدف المحقق، إلا أنّ تحديد الهدف من التحليل هو أمر صعب لاختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، وكذا بسبب التأثير المشترك بين عناصر النشاط الاقتصادي.
- **بناء النسب المالية بطريقة منطقية :** ويتم الاعتماد في بنائها على مايلي:
 - بناء النسب المالية بشكل يجعلها تعبر عن علاقة اقتصادية معينة كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تكوينه.
 - بناء النسب المالية على أساس قيم مناسبة ومعدة على أسس معتمد عليها؛

¹ Aswath damodaran , *finance d'entreprise "théorie et pratique"* ,2 édition, nouveaux horizons, paris, 2006, p 153 .

² نعيم نمر داوود ، *التحليل المالي*، ط 1، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان الأردن ، 2012، ص45.

³ محمد قاسم خصالوة، *أساسيات الإدارة المالية*، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011، ص 45 .

- يجب أن يتم بناء وإعداد النسب المالية بالشكل الذي يجعلها تفيد في دراسة وتحليل العلاقة مع بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- اختيار النسب المناسبة و الملائمة للتحليل.
- تحديد الحد الأقصى و الأدنى لكل نسبة.
- تحديد الدلالات والتفسيرات التي تشير إليها كل نسبة.

الفرع الثاني: أهم النسب المالية

هناك أنواع عديدة من النسب المالية لهذا يجب اختيار أهمها وتختلف من مستعمل لآخر و الهدف المرغوب من التحليل. لهذا سنتناول أهم هذه النسب و أنسبها لهذا البحث.

أولاً : نسب السيولة :

تسمى نسب السيولة بنسب تحليل المركز المالي قصير الأجل باعتبار أن المركز المالي قصير الأجل يشمل كلا من الأصول المتداولة و الالتزامات قصيرة الأجل ، وتعتبر السيولة على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات المستحقة الأداء خلال الفترة المالية¹ ، أي مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها إلى نقدية لمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل ويمكن اعتبار الأصل سائل إذا كان يمكن تحويله إلى نقدية وبالسعة الكافية والسعر العال، فعدم سداد الالتزامات القصيرة الأجل، يؤثر على ثروة المساهمين ووضعية الشركة الحالية والمستقبلية. وتشمل هذه النسب مايلي:²

$$1. \text{نسب التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$2. \text{نسب السيولة السريعة} = \frac{(\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$3. \text{نسبة النقدية} = \frac{(\text{الأصول النقدية وشبه النقدية})}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

¹سعود جايد العامري و عبد الستار مصطفى الصباح، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ، ص 57 .

² محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003 ، ص ص 24-25 .

ارتفاع نسب السيولة في المؤسسة ليس بالضرورة يدل على الأداء الجيد للمؤسسة، فقد يدل على عدم الكفاءة في إدارة الاستثمارات، وكذلك تركيز إدارة المؤسسة على تحقيق معدلات ربحية عالية قد ينعكس سلبا على مؤشرات سيولتها.

ثانيا : نسب هيكلية: تقوم المؤسسة بواسطة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ، ومن أهم هذه النسب مايلي¹ :

1.نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

2.نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

3.نسبة الاستقرار المالي = الأموال الدائمة / إجمالي الأصول

ثالثا : نسب الربحية

تعطي نسب الربحية مؤشرات تعبر على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق ربح سواء من الأموال المستثمرة أو من المبيعات، فهي مقياس لكفاءة السياسات الاستثمارية للشركة التشغيلية والتحويلية وهي بذلك تعكس الأداء الكلي للشركة ولا تهم هذه النسب الإدارة فقط بل كذلك تعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تهم المستثمرون الحاليون و المتوقعون من أجل معرفة اتجاهات استثماراتهم²، ومن بين هذه النسب مايلي :

1. حافة مجمل ربح المبيعات = مجمل ربح العمليات / صافي المبيعات

2.حافة ربح التشغيل = ربح التشغيل قبل الفوائد والضرائب/صافي المبيعات

3.هامش صافي الربح = الأرباح القابلة للتوزيع / صافي المبيعات

¹ بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال ، دار هومة ، الجزائر ، 1997، ص ص 110-112

² وليد ناجي الحياي ، مرجع سابق ، 53 .

رابعا : نسب المديونية

تبين هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على المديونية في تمويل نشاطها، وتعطي هذه النسب مؤشرات دقيقة حول الموضوع المالي للشركة على المدى الطويل ، كما تبين قدرة الشركة على تسديد ديونها والتزاماتها الطويلة الأجل ، ورغم المزايا التي يحققها اللجوء إلى الاستدانة إلا أنّ لديها سلبيات عديدة فزيادة المديونية عن حدها تؤدي إلى احتمال الوقوع في الإفلاس الذي يؤدي بدوره إلى حدوث صراعات بين كل من الملاك والمقرضين و إدارة المؤسسة ، وتفيد المديونية في الحصول على مزايا ضريبية حيث أنّ الفائدة تقتطع قبل حساب الضريبة كما لها تأثير مباشر على تقلب أسعار الأسهم ، ومن النسب التي تقيس الرفع مايلي¹ :

1. نسبة القروض إلى حقوق الملكية = إجمالي القروض / حقوق الملكية

2. نسبة الديون إلى الموجودات = جملة الديون/جملة الموجودات

3. نسبة قابلية السداد = جملة الأصول / جملة الديون

4. نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / جملة الديون

المبحث الثالث : استفادة المؤسسة من بيئتها المالية

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية وتسديد جميع مستحققاتها ونفقاتها، كذلك يختلف أنواع التمويل باختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها.

المطلب الأول : علاقة المؤسسة بملاكها

الملاك أو المساهمين هم حجر الأساس لظهور المؤسسات حيث يتمكنوا من تمويلها أو زيادة رأس المال فيها.

الفرع الأول : سياسة التمويل الذاتي

للتحويل الذاتي عدة تعاريف اذكر منها ما يلي:

¹ رسمية زكى قرياقص وعبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص 249.

1. التمويل الذاتي هو تمثيل الثروة التي بحوزة المؤسسة المالية.¹

2. التمويل الذاتي هو إعادة استثمار الفائض المالي كله أو بعضه في أعمال المؤسسة وبذلك تتفادى زيادة رأس مالها سواء من أصحابها أو من الغير، وهذا لأغراض التوسع في المؤسسة وما يترتب عن ذلك من مشاكل ومصاريف تثقل كاهل المؤسسة.²

3. التمويل الذاتي كما يتبين من تسميته هو مصدر لرؤوس الأموال الخاصة بالمؤسسة والتي تستعملها لنشاطها الخاص، فهذا المصدر متكون من مصادر دائمة وهي الاهتلاكات، المؤونات، والأرباح الغير موزعة دون اللجوء إلى الاقتراض.³

4. يعتبر التمويل الذاتي من المصادر المالية الأساسية للمؤسسة حيث يمثل الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح.⁴

ويحسب بإحدى العلاقتين:

إجمالي التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + الإهلاكات + مؤونات الأعباء والخسائر.

صافي التمويل الذاتي = النتيجة الغير الموزعة + الإهلاكات + مؤونات الأعباء والخسائر.

ومن هذه التعاريف نستخلص أن التمويل الذاتي هو عبارة عن مصدر تمويلي متولد من نشاط جاري للمؤسسة الاقتصادية، ولها حرية التصرف في استخدامه، دون شرط أو قيد وذلك بتوجيهه لتمويل الاستثمارات المستقبلية أو تمويل رأس المال العامل، ويمكن أن نقول أن التمويل الداخلي هو الضمان الوحيد على وجود المؤسسة الاقتصادية واستمرارها.

الفرع الثاني: سياسة رفع رأس المال

¹ أحمد بوراس، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003، ص 3.

² محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995، ص 96.

³ Christine Collette, *Gestion fiscale des entreprises*, Edition Ellipses, 1998, P : 34.

⁴ مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص 44.

يعتبر فتح رأس المال للمساهمين أهم وسائل التمويل تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية كلية عن طريق التمويل الذاتي، وهو عملية مالية تؤدي إلى زيادة مستوى رأس المال بواسطة المساهمة الخارجية، يتوقف ذلك على علاقة المؤسسة بسوق المال والبيئة المالية.

حيث يتوجه المسير المالي إلى إختيار المصدر المالي الأقل مخاطرة والأقل تأثراً على سلطة المساهمين، وتوجد عدة وسائل لرفع في رأس المال تختلف باختلاف الأهداف المحددة وتوجهات المسيرين نحو الموارد المالية الجديدة وتمثل هذه الوسائل في:

1. رفع رأس المال نقداً أو عيناً: قد تكون المساهمة الخارجية موجودة منذ تاريخ انشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة بوضع راس مال أولي أو وضع أموال اضافية بمناسبة رفع رأس المال، وتتحدد في شكل استثمار مادي أو معنوي أو في شكل نقود سائلة.

2. رفع رأس المال بضم الاحتياطات : ويكون في شكل ضم أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة مقابل تحسين صورة المؤسسة أمام المساهمين، أو عن طريق طرح أسهم جديدة.

3. رفع رأس المال بتحويل الديون: تحويل الديون لا تؤدي إلى ارتفاع مسوى السيولة النقدية، إذ تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة، ويتم تحويل الديون على شكلين حسب طبيعة الدين:

- تحويل الديون القصير الأجل لتحسين رأس المال العامل الصافي.
- تحويل الديون المتوسطة والطويلة الأجل لتحسين الاستقلالية المالية.¹

المطلب الثاني : علاقة المؤسسة بدائنها

تتعدد علاقة المؤسسة بدائنها من خلال تعدد تصنيفات الاستدانة وأنواعها باختلاف المصادر وطبيعة القروض وآجال الاستحقاق.

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط2، مرجع سابق، ص ص 262-264.

الفرع الأول: الاستدانة: تلعب الاستدانة دور كبير في توفير الموارد الضرورية لاستمرار النشاط وتبرز ضرورة الاستدانة بوضوح عند عدم تمكن قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي¹:

أولاً: الدعوى العامة للادخار

تتعد الاستدانة بواسطة الدعوة العامة للادخار وسيلة من وسائل التمويل الخاصة بالمؤسسات الكبرى والهيئات العامة، حيث تلجأ المؤسسة إلى الجمهور من أجل الاكتتاب وإداع أموالهم لديها، وتزداد أهمية الدعوى العامة للادخار من الجمهور في حالة تدني النتائج وتدهور أداء الاقتصاد عن طريق تجزئة القرض إلى عدة أجزاء في شكل:

1. سندات قصيرة وطويل الأجل: هي عملية مالية بموجبها تطرح المؤسسة ورقة مالية (أذونات، سندات الخزينة، شهادات الإيداع) يدفع بموجبها المقرض مبالغ مالية ويتعهد المصدر بتسديد مبلغها والفوائد عند تاريخ الاستحقاق.

2. سندات طويلة الأجل: تعتبر الشكل الممتاز للاستدانة بواسطة الادخار العام، وهي عملية بموجبها يتم تجزئة القرض إلى عدة أقساط حيث يسمح بزيادة فعالية الاستدانة وتركيزها الناتج عن تعدد المساهمات المالية لمبلغ محدد.

ثانياً: الاقتراض من البنوك والوسطاء الماليين

تلجأ المؤسسة بمختلف أحجامها وأشكالها إلى الاستدانة من البنوك بشكل أساسي تبعاً للهدف الاقتصادي المحدد، حيث تقسيم القروض حسب الاستخدامات إلى:

1. قروض الاستثمار: عادة ما تمثل الجزء الأكبر من حجم الديون، وتقدم بآجال متوسطة وطويلة الأجل (أكثر من سنة) لتمويل الاستثمارات المادية والمعنوية.

¹ إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط2، مرجع سابق، ص ص 266-269.

2. **قروض الاستغلال:** تهدف إلى تمويل دورة الاستغلال وهي قروض قصيرة الأجل تنتج أساسا عن التباعد الزمني بين عمليات البيع وآجال التحصيل، حيث يسعى المسؤول المالي إلى البحث عن آجال زمنية طويلة بين المورد والمؤسسة، حيث لهذه القروض ارتباط مباشر بالتوازن المالي على المدى القصير ويؤثر حجمها بشكل مباشر على الخزينة.

3. **قروض الخزينة :** هي قروض قصيرة الأجل تخصص لدعم التوازن المالي بتوفير السيولة النقدية للخزينة خاصة عند معدل نمو مرتفع، حيث يزداد معدل استهلاك السيولة النقدية بمستويات مرتفعة وتسمى كذلك بالاعتمادات البنكية الجارية والذي يفرض على المؤسسة دفع عمولات معينة مقابل الاستفادة من تغطية مالية آنية .

4. **قروض الايجار:** هو عبارة عن عقد كراء استثمار (منقولات وعقارات) لمدة متفق عليها تنتهي بشرائه بسعر محدد مسبقا، ولا يمكن للطرفين التراجع أثناء فترة الكراء الممتدة من تاريخ ابرام العقد إلى تاريخ انتقال ملكية الاستثمار (اهتلاك قرض الايجار)، لكن من الممكن التخلي عن خيار التملك قبل نهاية العقد كما يمكن للطرفين تمديد فترة الايجار أو استعادة الاستثمار محل الايجار.

الفرع الثاني: المردودية وأثر الرافعة المالية

أولا : المردودية¹:

تعرف المردودية، على أنها قدرة المؤسسة على توليد فائض، حيث يعتبر الإستثمار ذا مردودية في حالة ما نتج عنه تدفقات نقدية داخلية تزيد عن التدفقات النقدية الخارجة، وتختلف المردودية عن الربح بحيث أنها لا تعبر فقط عن الفائض الناتج عن التدفقات، بل تتعدى ذلك إلى تقييم فعالية تخصيص موارد المؤسسة .

وتعد المردودية بهذا، شرط ضروري لبقاء وتطور المؤسسة، كونها تشكل مقياسا لفعالية الوسائل المستعملة من خلال مقارنة النتائج المحققة بالوسائل المسخرة.

بهذا الشكل تتعدد أنواع المردودية، بحسب طبيعة الفائض المعتمد، وكذا الوسيلة المراد قياس فعاليتها، ولعل أهم أنواع المردودية المستعملة في التحليل المالي هي:

¹Pierre Paucher : *Mesure de la Performance Financière de l'entreprise*, Edition OPU, Ben Aknoun, Alger, 1993, P.130.

1. المردودية المالية Rcp : تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة، بحيث تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة، و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية.

و يمكن حساب مردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الدورية الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

2. المردودية الاقتصادية Re : والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتوجاتها في السوق، بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو اهتلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية و التجارية للمؤسسة.

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الدورية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ثانيا: أثر الرافعة المالية

نعبر عن أثر الرافعة المالية بالعلاقة التي نقيس بها، مردودية المالية بدلالة المردودية الاقتصادية وتكلفة الديون. ويقوم مبدأ أثر الرافعة المالية على مبدأ بسيط، فهي نتائج المرونة المكافئة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة، فإذا كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر رافعة إيجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت هذه المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف تنخفض مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة سلبي.

للضريبة أثر واضح في حساب أثر الرافعة المالية حيث أن اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى تقليل الوعاء الضريبي وهذا لأن الفوائد تطرح من الأرباح قبل حساب الضرائب، فالمؤسسات التي تدفع معدل مرتفع تفصل مثلاً عن الأموال الخاصة لأن الوفر الضريبي لهذه المؤسسات سيكون أكبر¹.

و يمكن صياغة أثر الرافعة المالية رياضياً كما يلي²:

¹ إلياس بن ساسي، تمويل احتياجات النمو الداخلي للمؤسسة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003، ص76.

² إلياس بن ساسي و يوسف قرشي، التسيير المالي، ط1، مرجع سابق، ص268.

$$R_{CP} = [Re + (Re - i) \times D/CP] \times (1 - IS)$$

حيث :

$(Re - i)$: الهامش بين المردودية الاقتصادية و تكلفة الاستدانة.

D/CP : الرافعة المالية و تقيس تركيبة الهيكل المالي.

$(Re - i) \times D/CP$: أثر الرافعة المالية.

IS : معدل الضريبة على أرباح الشركات.

CP : الأموال الخاصة.

D : الاستدانة الصافية.

- حالات أثر الرافعة المالية :

يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية، أي دراسة أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة، و منه تكون الاستدانة ذات أثر إيجابي على المردودية المالية، كما تكون ذات أثر سلبي في حالات معينة.

- حالة المؤسسة عديمة الاستدانة: وهي حالة نادرة الحدوث على أرض الواقع، و عندها تمول الاحتياجات المالية حصرا بواسطة التمويل الذاتي و الرفع في رأس المال:

$$R_{CP} = Re \times (1 - IS) \text{ أي } D = 0$$

في هذه الحالة، لا يوجد أثر للرافعة المالية، و بالتالي تتساوى مردودية الأموال الخاصة مع المردودية الاقتصادية بعد اقتطاع الضريبة على الأرباح.

- **حالة المؤسسة المستدينة :** تعد الاستدانة أهم مصادر التمويل، كما أنها تساهم في تحسين مستويات المردودية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو للقدرة على التمويل الذاتي، ويمكن أن نميز ثلاث حالات يمكن أن تتعرض لها المؤسسة¹ :
- **حالة المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة :** في هذه الحالة يكون الرفع المالي في غير صالح المؤسسة، أي بزيادة الاعتماد على القروض تنخفض المردودية المالية.
- **حالة المردودية الاقتصادية تساوي تكلفة الاستدانة:** في هذه الحالة يكون الرفع المالي بدون أثر على المردودية المالية.
- **حالة المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة :** في هذه الحالة يكون الرفع المالي في صالح المؤسسة، نظرا للأثر الإيجابي للرفع المالي على المردودية المالية.

المطلب الثالث : علاقة المؤسسة بعملائها

- و يعتبر **BCG** النموذج الأكثر إستعمالا في التحليل الإستراتيجي حيث يركز على تحليل الزوج (منتج -سوق) ، ومن خلال اعتمادنا هذا النموذج في تحليل التدفقات النقدية يتبين لنا مدى العلاقة الموجودة بين المنتجات، نمو السوق والتدفق النقدي، وتقسم المنتجات حسب نموذج "**BCG**" إلى أربعة²:
1. **المنتجات المستقبلية :** تستلزم مثل هذه المنتجات موارد مالية كبيرة، من خلال أهميتها المستقبلية حيث تتميز بوضعية قوية في الأسواق التي تنمو بسرعة، وبهذا فهي تحت على مواجهة السوق المرتقبة وضرورة الإستثمار في القدرات، التسويق، البحث والتطوير ...، وما تخلفه بذلك من زيادة في الإحتياج من رأس المال العامل .
 2. **منتجات المأزق :** تحتاج هي كذلك إلى موارد مالية لا بأس بها، لأنها تعبر عن مستقبل الشركة، حيث يحاول من خلالها الحصول على أكبر حصة في السوق ودفعها لتصبح منتجات مستقبلية، وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة ما إذا كانت الموارد الداخلية والخارجية المتاحة غير كافية، يتم التخلي عن الإستثمار في المنتجات المستقبلية لتجنب استهلاك الخزينة وفتح المجال لمنتجات المأزق الأكثر حظا.

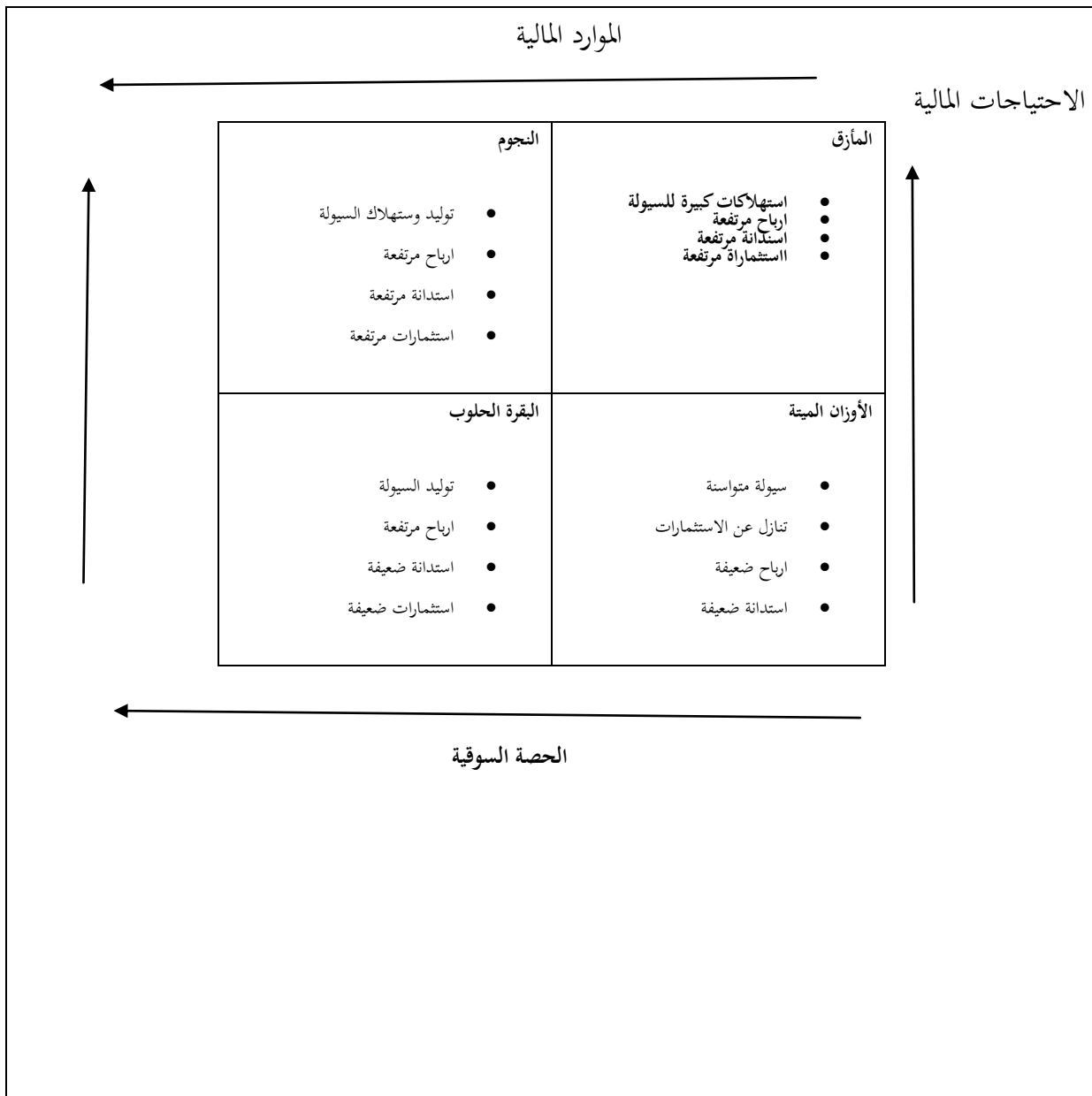
¹ بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2012، ص 145

² عبد الرزاق بن حبيب، إقتصاد وتسيير مؤسسة ، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص154.

3. **منتجات البقرة الحلوب:** يعتبر هذا النوع من المنتجات الأكثر مردودية في المؤسسة، حيث لا يتطلب إستثمارات كبيرة إلا تلك المتعلقة بالتجديد، وتعمل على تحقيق فوائض الخزينة التي تستعمل في تمويل منتجات مستقبلية بعبارة أخرى خلق التوازن في الإستثمار لدى المؤسسة.

4. **المنتجات المتدهورة:** تتطلب مثل هذه المنتجات متابعة دقيقة، فهي دون مستقبل بعيد، مع إمكانية الحفاظ عليها إذا كانت تُحصل فوائض نقدية، كما يمكن التخلي عنها من أجل فتح المجال للمنتجات المستقبلية وإذا كانت أقل مردودية.

الشكل رقم (2-1) :



المصدر: M. Marchesnay. La strategie du diagnostis a la decision indisterielle ,opu,Alger 1987 Page 191

تحاول هذه المصفوفة إبراز مدى التغيرات الناجمة في السيولة، من خلال التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، والتي تتسبب فيها اختيار المؤسسة لإستراتيجية معينة، حيث تبرز الأهمية القصوى لدراسة السوق من خلال معرفة التطورات المستقبلية، وبذلك مصير المنتجات بالمؤسسة، هذا ما يسمح بالضرورة إلى إيجاد توازن مالي، من خلال الإدارة الجيدة للتدفقات النقدية لخزينة المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني:

وختاماً لهذا الفصل نستخلص النقاط التالية:

1. أنّ الوظيفة المالية في المؤسسة هي وظيفة أساسية لا تستطيع أن تمارس المؤسسة أي نشاط بدون الوظيفة المالية.
2. للوظيفة المالية علاقة وطيدة مع محيطها المالي وبيئتها المالية.
3. عرف التحليل المالي عدة تطورات عبر التاريخ من تحليل مالي ساكن الذي يضم تحليل الميزانية المالية (سيولة-استحقاق) والميزانية الوظيفية إلى التحليل المالي المتحرك الذي يضم جدول التمويل وجدول التدفقات المالية للخزينة.
4. اعتمد التحليل المالي على النسب من أجل الوصول إلى معلومات أكثر دقة باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة والمعلومات التي تبنى عليها معلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي بالنسب .
5. الملاك أو المساهمين هم حجر الأساس لظهور المؤسسات حيث يتمكنوا من تمويلها أو زيادة رأس المال فيها عن طريق سياسة التمويل الذاتي أو سياسة رفع رأس المال.
6. تتعدد استخدامات المردودية من كونها أداة لقياس الفعالية الاقتصادية والمالية في يد متخذ القرار المالي في قياس أثر الاستدانة على المردودية المالية (أثر الرافعة المالية)
7. تعني أثر الرافعة المالية الفرق بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية بعد الضريبة، بالتالي نحصل على علاقة أثر الرافعة المالية بدلالة المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة ونسبة الهيكل المالي والضريبة على الأرباح.
8. توضيح علاقة المؤسسة بعملائها من خلال نموذج **BCG** الأكثر إستعمالاً في التحليل الإستراتيجي حيث يركز على تحليل الزوج (منتج-سوق) من خلال العلاقة بين تطورات السوق والمنتج وتحليل مختلف التدفقات النقدية الموازية.
9. إنّ التغير على مستوى المؤسسة وخصوصاً على مستوى ملكيتها سيؤثر حتماً على بيئتها المالية فبفضل التحليل المالي والنسب المالية التي تمّ عرضها سيمكن معرفة الأثر الذي يؤثر به التحليل المالي على البيئة المالية للمؤسسة.

تمهيد:

بعد أن تعرضنا لمختلف صيغ التمويل المتبعة وكيفية تطبيقها حسب المدة، وذلك بالدراسة النظرية، لكن هذه الدراسة تبقى ناقصة دون الإسقاط على الجانب العملي، فمن الناحية العملية سنقوم بدراسة تطبيقية لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي، ولنرى مدى تطابق الجانب النظري على العمل التطبيقي الذي قمنا به على المؤسسة.

سوف نتعرض في هذه الدراسة إلى تقييم أداء الوظيفة المالية بالمؤسسة خلال السنوات () بعد إعطاء لمحة موجزة عن نشأة وتطور المؤسسة وهيكلها التنظيمي، نقوم باستخراج الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة ثم نعرض التحليل والتقييم للوضع المالي للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي وذلك بحساب رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة ثم عن طريق النسب المالية وفي الأخير نتطرق إلى وسائل التمويل بالمؤسسة سواء كانت داخلية أو خارجية ونقوم بتقييم هذه الدراسة.

كل هذا سعالجه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: مدخل عام لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

المبحث الثاني: التحليل المالي للمؤسسة.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين المؤسسة وبيئتها المالية

المبحث الأول: مدخل عام لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

التصنيع هو أول مراحل التطور الاقتصادي للدولة، ولا يمكن لأي دولة أن تتطور فعليا قبل الحصول على مصدر للطاقة ذو أهمية مثل الكهرباء و الغاز، فقد أصبحت الحياة العصرية تعتمد كليا عليها، وهذا ما أدى بمؤسسة سونلغاز إلى توسيع شبكة توزيع الكهرباء والغاز عبر كامل التراب الوطني،

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز

تأسست المديرية الوطنية للكهرباء والغاز في 28/07/1996 بأمر رقم: 59/69 حسب الجريدة الرسمية للمؤسسة، و تعتبر سونلغاز من المؤسسات الهامة في الدولة حيث كانت تسمى في عهد الاستعمار EGA أي كهرباء وغاز الجزائر وتمتد جذورها إلى عام 1947 وقد تم تأميمها بعد الاستقلال.

كانت المؤسسة في الفترة التأسيسية تنقسم إلى 04 مديريات جهوية (الجزائر، وهران، قسنطينة و ورقلة) وفي سنة 1970 تم تعديل المديريات الجهوية حيث أصبحت مناطق التوزيع (الجزائر، الشلف، قسنطينة، عنابة، سطيف، بشار، البليدة، وهران و ورقلة) مع العلم أنه لديها 45 مركز توزيع تابع لهذه المناطق.

وفي سنة 1991 تم تحويل اسم الشركة من الشركة الوطنية للكهرباء و الغاز إلى المؤسسة العمومية ذات طابع صناعي وتجاري، جاء بعد ذلك في 01/06/2002 حسب القانون الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز المسماة بسونلغاز شركة ذات أسهم لأن الدولة غير قادرة على تغطية التكاليف وفي سنة 2004 تم إنشاء سونلغاز لنقل الغاز، وسونلغاز لنقل الكهرباء، أما في سنة 2006 فقد تحولت سونلغاز إلى مجمع وطني يضم أربعة شركات جهوية وفرعية لتوزيع الكهرباء والغاز.

المطلب الثاني: نشأة ومهام مركز توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

الفرع الأول: نشأة مركز التوزيع الكهرباء والغاز بالوادي

في فترة سابقة كانت ولاية الوادي تزود بالطاقة الكهربائية وذلك عن طريق وكالة الوادي التابعة لمركز التوزيع بولاية بسكرة ونظرا للكثافة السكانية تقرر إنشاء مركز توزيع لولاية الوادي وذلك في أواخر الثمانينات بخلق مندوبية تسمى المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

في عام 1992 تحولت المندوبية إلى مركز للتوزيع الذي هو عبارة عن مؤسسة تعمل على مستوى الولاية وينقسم هذا الأخير إلى ثلاث وكالات (الوادي، المغير والدييلة) وقد أصبحت تسمى الآن بالمقاطعة وهي عبارة عن خلايا مصغرة للتوزيع كما أنها تعتبر وسيلة وطريقة مستعملة من أجل ضمان عدة وظائف أهمها :

- وظائف خاصة بالزبائن (كشوفات تسديدات)

- وظائف خاصة بالكهرباء (شبكات كهربائية)

الفرع الثاني: مهام مركز التوزيع الكهرباء والغاز بالوادي

وعلى العموم تكمن مهام مركز توزيع الكهرباء والغاز بالوادي في مايلي:

- ✓ تسيير المشتركين (الكهرباء والغاز)،

- ✓ تسيير المنشآت الكهربائية والغازية وتطوير منشآت الطاقة،

- ✓ تمثيل المؤسسة على مستوى الولاية والاتصال بالسلطات.

وتمكن تقسيمها حسب المصالح التالية:

1. مصلحة الوسائل: ويقوم بالمهام التالية:

- ✓ توفير وسائل النقل لأداء مهام المصالح،

- ✓ التكفل بتصليح الأدوات التالفة من مكاتب وأبواب ونوافذ،

- ✓ الحرص على توفر كل ما يلزم الموظفين من تجهيزات مكتبية وتسيير حظيرة السيارات.

2. فرع الإعلام الآلي: (المعالجة الآلية)

- ✓ معالجة المعلومات ووضع القوانين الخاصة بالطاقة الكهربائية،

- ✓ إعداد البرامج و الإحصائيات و المتابعة المستمرة لملفات المشتركين.

3. مصلحة الموارد البشرية: مهمتها تسيير الموظفين بواسطة برنامجين GIP GEVA لمعالجة الأجور

وبرنامج GIP SAM لمعالجة المسار المهني للعامل والعوامل الثابتة للأجور، بالإضافة إلى المهام التالية:

- ✓ متابعة تكوين العمال، التربصات والأيام الدراسية ومتابعة حوادث العمل،

- ✓ متابعة الوثائق الإدارية وحفظ القرارات في ملفات العمال.

4. مصلحة الدراسات والأشغال: وتكمن مهامها في ما يلي:

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

✓ دراسة طلبات الزبائن الجدد،

✓ متابعة الأشغال و إنجاز المنشآت الكهربائية.

5. مصلحة استغلال الشبكات الكهربائية: ومهامها استمرارية الخدمة بنوعية عالية

✓ الاستمرارية بالتمويل بالطاقة الكهربائية مع التقليل قدر الإمكان من الانقطاعات.

✓ النوعية بتقديم الخدمة بنوعية جيدة حسب الأنظمة المعمول بها في دفتر الشروط.

6. مصلحة استغلال الشبكات الغازية: من مهامها:

✓ استمرارية التمويل بالطاقة الغازية بصورة جيدة.

✓ المحافظة على نوعية الخدمة بنظر إلى الأنظمة المعمول بها في دفتر الشروط.

7. مصلحة العلاقات التجارية: تلعب دور الوساطة بين المؤسسة والزبون ومهامها:

✓ ربط الزبائن الجدد و إنجاز عقود الاشتراك.

✓ إنجاز قوانين التمويل بالطاقة الكهربائية.

✓ متابعة طلبات الزبائن من وصولها إلى نهاية العملية (تشغيل المنشآت الكهربائية).

8. شعبة التسيير والاستثمارات: مهامها كالاتي:

✓ التسيير الأمثل لميزانية المؤسسة والدراسات الاقتصادية.

✓ تسيير قروض المركز وتسيير الأشغال الكهربائية وتسيير المخزون.

9. مقاطعة الوادي: من مهامها تأمين توزيع الطاقة الكهربائية وصيانة الشبكات وتسيير المشتركين في الشروط

الملائمة للنوعية والأمن ومن واجبها:

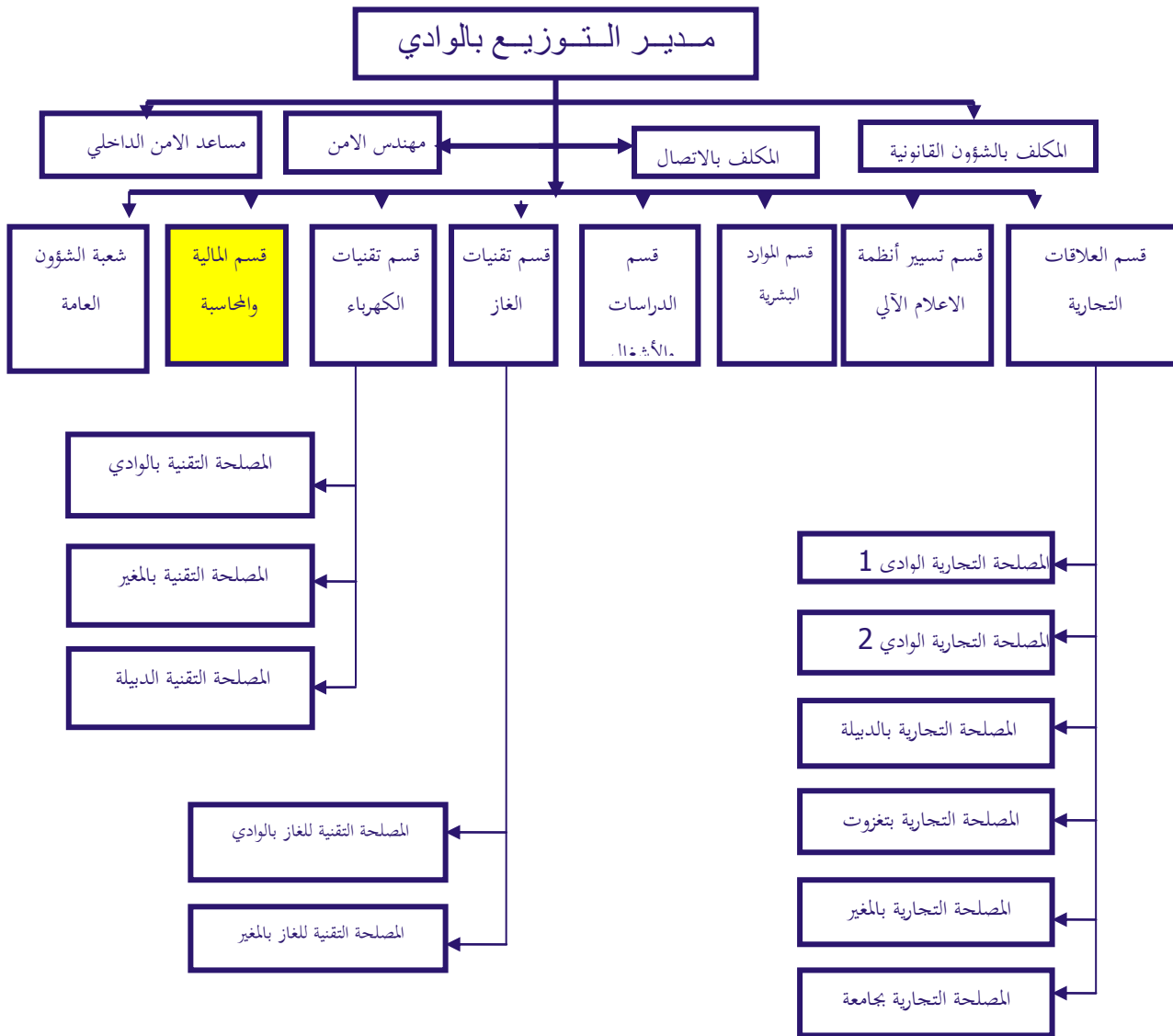
✓ صيانة الشركات بواسطة برنامج منظم وتحليل الحوادث التي تصب في الشبكة.

✓ تسيير المشتركين في حدود المقاطعة وتسيير الوسائل (الأفراد والسيارات.....)

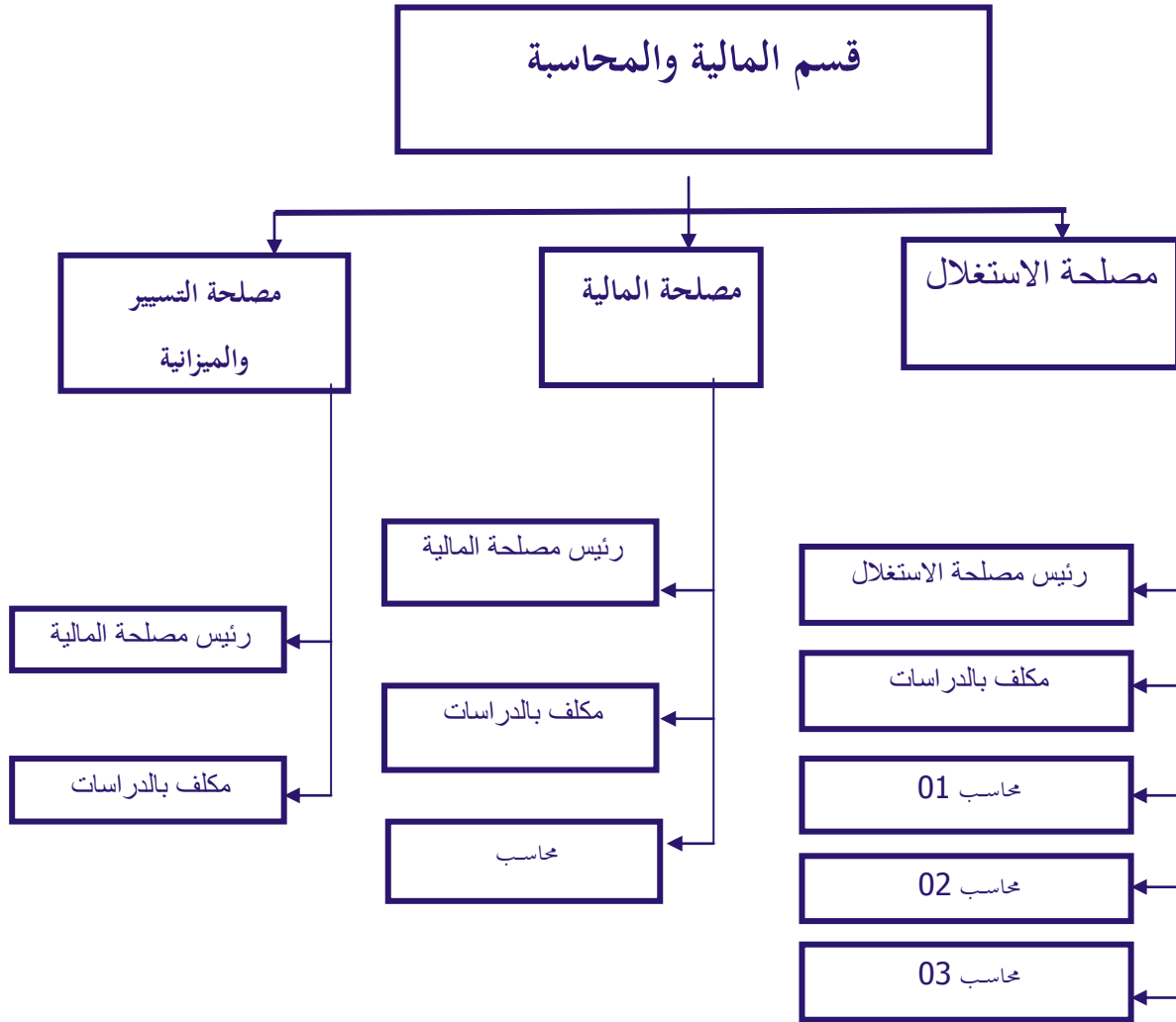
✓ تمثيل المؤسسة لدى السلطات المحلية في حدود صلاحيتها.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

الشكل رقم (3-1) الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع سونلغاز بالوادي



المصدر: مديرية التوزيع سونلغاز بالوادي



المصدر: مديرية التوزيع سونلغاز بالوادي

رئيس قسم المالية والمحاسبة : له عدة مهام

- الربط ومراقبة النشاط في القسم

- الامضاء ومراقبة ومتابعة الارصدة البنكية (تحصيلات - التسديد)

1. مصلحة التشغيل : تتكون هذه المصلحة من عدة

* رئيس المصلحة : له عدة مهام

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

- متابعة التغيرات التي تطرأ في النظام المحاسبي المالي والتحرير في نهاية السنة جدول الزمني لترصيد الحسابات
- أعمال نهاية السنة وتحرير الجدول الشامل الشهري والسنوي ومعالجة ومراقبة الحسابين 69* و 79**

* مكلف بالدراسات : له عدة مهام

- مراقبة ومتابعة الإهلاكات وتقييدها
- التصريح الشهري والسنوي لـ TAP. TVA. الطابع . الرسم الثابت .
- مراقبة ومقارنة الحسابات الضرائب وانهاء رقم الاعمال السنوي المصرح به
- متابعة الجرد الدوري لحسابات الزبائن والتقييد المحاسبي ومتابعة حسابات الربط بين الوحدات (ح 17)
- تقريب ومتابعة حساب 4692 (قيد الانتظار) واعداد جدول حسابات التمويل ح 17 و ح 89**

* محاسب الأول: له عدة مهام

- مراقبة والتقييد المحاسبي للتحصيلات ولفواتير الاشغال X181 X 183 ومراقبة ومعالجة R50
- متابعة في سجل طلب صك وتقرير حسابات المكلف بها ومتابعة حساب 579884 و 579885

* محاسب الثاني : له عدة مهام

- مراقبة وترتيب نوعية الاجر R40
- التقييد المحاسبي للكراء والتصريح الشهري للضمان الإجتماعي والتعاضدية
- مراقبه وتقييد المحاسبي والتصريح للضريبة للدخل الاجمالي وتقريب الحسابات المكلف بها

* المحاسب الثالث له عدة مهام

- معالجة والتقييد والترتيب للوفواتير وطلب الصك وتقريب الحسابات المكلف بها
- مراقبة ومتابعة التقييد المحاسبي لحركة (المازوت ، الغاز ، البنزين) والتقييد المحاسبي لحركة المحولات

2. مصلحة المالية

* رئيس المصلحة : وله عدة مهام

- ضمان انجاز تقديرات الخزينة وانجاز وضعية دورية وحركة الاموال وتحرير الشيكات وحفظها

- ضمان ومتابعة مصاريف الإدارات ومسك أرشيف المصلحة

* مكلف بالدراسات : وله عدة مهام

- تقريب حسابات التسديد ومتابعة حركة الاموال وضمان العلاقة والتواصل مع البنك

- مراقبة ومتابعة كل الوثائق الكلية ومعالجة كل الامور الخاصة بالدفع

* محاسب : وله عدة مهام

- التقييد المحاسبي للحركة المالية ومعالجة أجور العمال ومتابعة اليومية الكلية والبريدية

- كتابة جداول الارسال الخاصة بالدفع وتحويلها للمصلحة المعنية والتواصل مع البنك

3. مصلحة تسيير الميزانية : ويتكون من رئيس مصلحة و مكلف بالدراسات : ولهما عدة مهام أهمها:

- انجاز الميزانية السنوية

- متابعة المصاريف الاستثمارات وغلق الامتابة المصاريف الوظيفية تحليلا وتفسيرا.

المبحث الثاني : مؤشرات تشخيص العلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي

قصد تطبيق ما جاء من وصف في الجانب النظري، سأحاول في هذا المبحث من خلال أرقام ومؤشرات تطبيقية دراسة وضع للحالة المالية لمؤسسة سونلغاز بالوادي ويتم التحليل عن طريق مجموعة مجموعة من المؤشرات المالية ، وأيضا عن طريق مجموعة من النسب المالية، وذلك لمعرفة نقاط القوة والضعف التي ساعد في اتخاذ القرارات الصائبة.

المطلب الأول : التحليل المالي الساكن

مؤسسة الغاز و الكهرباء كباقي المؤسسات الاقتصادية فهي تعتمد على الميزانية المالية من اجل دراسة الوضعية المالية لها وفيما يلي سأقوم بعرض وتقديم الميزانيات المالية المختصرة للسنوات الثلاثة المدروسة وتحليلها.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

الفرع الأول: تقديم الميزانية المالية لأربع سنوات وتحليلها

أقوم بتقديم الميزانيات المالية المفصلة والمختصرة لأربع سنوات المدروسة أصول وخصوم كما يلي:

الجدول (3-1): إعداد الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات أصول

الأصول	2011	2012	2013	2014
الأصول العينية	6,327,914,219.05	6,984,625,258.93	8,906,349,693.19	12,677,869,180.68
أصول جاري إنجازها	4,461,854,523.56	5,860,349,468.96	6,465,778,265.32	4,767,777,264.51
الضرائب المؤجلة	29,523,819.84	29,523,819.84	0.00	0.00
مجموع الأصول غير الجارية	10,819,292,562.45	12,874,498,547.73	15,372,127,958.51	17,445,646,445.19
المخزونات	958,144.66	975,403.43	188,100.00	1,779,210.00
العملاء	922,962,406.66	1,073,641,346.14	1,181,769,146.24	1,502,417,246.79
مدنين آخرين	1,356,297,958.84	1,165,028,656.43	846,977,275.35	990,418,236.61
ضرائب	311,894,473.42	244,656,135.15	461,095,009.51	218,310,415.77
الخزينة	49,734,823.73	393,824,250.04	115,115,235.03	220,771,423.25
مجموع الأصول الجارية	2,641,847,807.31	2,878,125,791.19	2,605,144,766.13	2,933,696,532.42
المجموع العام للأصول	13,461,140,369.76	15,752,624,338.92	17,977,272,724.64	20,379,342,977.61

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق (3.2.1)

الجدول رقم (3-2): إعداد الميزانية المالية المفصلة لأربع سنوات خصوم

الخصوم	2011	2012	2013	2014
الاموال الدائمة	12,578,003,800.93	14,457,917,437.17	16,734,613,806.90	19,371,189,661.15
راس المال	9,918,353,546.38	11,392,866,587.42	13,182,295,202.18	15,418,754,588.23
فرق اعادة التقييم	161,622,411.46	161,622,411.46	161,622,411.46	161,622,411.46
ترحيل نتائج (-)	0.00	0.00	52,805,288.77	1,052,048,049.52

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

33,884,806.93	688,538,635.12	30,670,430.46	11,478,673.17	خفض رأس المال (-)
16,343,065,033.22	13,762,016,714.61	11,261,914,606.42	9,768,209,808.09	حسابات الارتباط
3,952,435,072.92	3,552,318,604.72	3,065,050,849.75	265,965,025.55	الخصوم غير الجارية
39,365,905.53	35,532,843.25	27,644,889.91	22,316,565.21	ديون طويلة الأجل
0.00	0.00	29,916,125.87	58,957,613.31	مؤونات الضرائب
3,913,069,167.39	3,516,785,761.47	3,007,489,833.97	2,578,376,076.03	مؤونات ومنتجات مسددة سلفا
1,008,153,316.46	1,242,658,917.74	1,294,706,901.75	883,136,568.8	الخصوم الجارية
783,453,345.20	902,093,346.76	1,014,898,261.73	670,318,719.32	موردون
9,576,250.46	25,524,979.88	34,382,987.75	26,797,730.81	ضرائب
215,123,720.80	315,040,591.10	245,425,652.27	186,020,118.70	ديون أخرى
0.00	0.00	0.00	0.00	الاعتمادات البنكية الجارية
20,379,342,977.61	17,977,272,724.64	15,752,624,338.92	13,461,140,369.76	المجموع العام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق (3.2.1)

الجدول رقم (3-3) إعداد الميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات أصول

2014	2013	2012	2011	الأصول
17,445,646,445.19	15,372,127,958.51	12,874,498,547.73	10,819,292,562.45	مجموع الأصول غير الجارية
2,933,696,532.42	2,605,144,766.13	2,878,125,791.19	2,641,847,807.31	مجموع الأصول الجارية
20,379,342,977.61	17,977,272,724.64	15,752,624,338.92	13,461,140,369.76	المجموع العام للأصول

المصدر : من إعداد الطالبة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

الجدول رقم (3-4) إعداد الميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات خصوم

2014	2013	2012	2011	الخصوم
19,371,189,661.15	16,734,613,806.90	14,457,917,437.17	12,578,003,800.93	الاموال الدائمة
15,418,754,588.23	13,182,295,202.18	11,392,866,587.42	9,918,353,546.38	راس المال الخاص
3,952,435,072.92	3,552,318,604.72	3,065,050,849.75	2659650255	الخصوم غير الجارية
1,008,153,316.46	1,242,658,917.74	1,294,706,901.75	883136568.8	الخصوم الجارية
20,379,342,977.61	17,977,272,724.64	15,752,624,338.92	13,461,140,369.76	المجموع العام للخصوم

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدولين للميزانية المالية المختصرة لأربع سنوات

- من جانب الأصول أن الأصول غير الجارية مرتفعة تفوق أضعاف من الأصول الثابتة
- من جانب الخصوم أن الأموال الخاصة تفوق ثلاث أضعاف الديون سواء كانت ديون طويلة ومتوسطة الأجل أو ديون قصيرة الأجل

ثانيا: التحليل بواسطة رأس المال العامل سيولة FRL

تهدف الميزانية المالية إلى تحليل سيولة المؤسسة وفق المفهوم الذمي أي هو الفرق بين مجموع ما تملكه المؤسسة وما عليها من التزامات لمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها أي تحديد ورسم العلاقة المستقبلية بين المؤسسة ودائنيها.

إن هذا التحليل يعتمد على مؤشر رئيسي يتمثل في رأس المال العامل سيولة FRL والذي يتم حسابه باستخدام القيم الصافية وليس بالقيم الإجمالية (القيم الصافية + مجموع الإهلاكات والمؤنات) لأن هذه القيم هي التي سوف تعتمد عليها المؤسسة في تسديد مستحقاتها.

إن مؤشر رأس المال العامل سيولة يحسب وفق منظورين، منظور طويل الأجل ومنظور قصير الأجل.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

أولاً: منظور طويل الأجل : يعبر عن السيولة التي يمكن أن تولدها المؤسسة باستخدام العناصر طويلة الأجل من أصول وخصوم، ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ثانياً: منظور قصير الأجل: يعبر عن السيولة التي يمكن أن تولدها المؤسسة باستخدام العناصر قصيرة الأجل من أصول وخصوم ويعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

الجدول رقم (3-5): حساب رأس المال العامل

2014	2013	2012	2011	
1,925,543,215.96	1,362,485,848.39	1,583,418,889.44	1,758,711,238.48	من اعلى الميزانية FR
1,925,543,215.96	1,362,485,848.39	1,583,418,889.44	1,758,711,238.48	من ادنى الميزانية FR
0.41	-0.14	-0.10		تطور رأس المال العامل سيولة

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال إعداد الميزانية المالية المختصرة لهذه المؤسسة على مدى سنوات 2011.2012.

2013.2014 أن المؤسسة رأس المال العامل موجب وبالتالي فإن للمؤسسة فرص كبيرة للحصول على القروض من البنوك وفق إمكانياتها المتعلقة بمستويات رأس المال العامل سيولة، ورغم أن هذا التحليل يعتبر من بين التحليل المالية الكلاسيكية إلا أنه مازال معتمد من طرف البنوك في دراستها للملفات المتعلقة بمنح القروض.

إلا أنه وبالرغم من تحقيق المؤسسة لمستويات موجبة من رأس المال العامل سيولة إلا أننا نلاحظ أن هذه المستويات تناقصت في السنتين 2012-2013 بينما في سنة 2014 نما هذا المؤشر بمعدل إيجابي والجدول الموالي يظهر مستويات رأس المال العامل سيولة من 2012 إلى 2014 ومعدلات نمو هذا المؤشر خلال هذه الفترة.

0.13	0.19	0.19	التثبيات
0.16	0.16	0.15	الاموال الدائمة
0.13	-0.09	0.10	الاصول الجارية
-0.19	-0.04	0.47	الخصوم الجارية

المصدر : من إعداد الطالبة

أولاً: معدل النمو سنة 2012: كانت نسبة التطور سلبية وبلغت -10% ومرد هذا إلى أن النمو السلبي أن المؤسسة اعتمدت سياسة استثمارية توسعية ولم تقم بمرافقة هذه الاستثمارات باعتمادات مالية طويلة الأجل، حيث بلغت نسبة نمو الاستثمارات 19% بينما بلغت نسبة الأموال الدائمة التي يتم تمويل الاستثمارات بها 15%.

أما تفسير هذه الوضعية من منظور أدنى الميزانية فيمكن تفسيره على أن المؤسسة لم تستطع التحكم في نمو متطلباتها قصيرة الأجل من خلال تغطية هذه المتطلبات بالأصول قصيرة الأجل، وبالتالي الواجب على المؤسسة تصحيح هذه الوضعية من خلال النقاط التالية:

- مراجعة السياسة الاستثمارية
- البحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل
- تسيير العناصر قصيرة الأجل من خلال زيادة السيولة والتحكم في أجال الموردين والعملاء

ثانياً: معدل النمو سنة 2013: كانت نسبة التطور سلبية وبلغت -14% ومرد هذا النمو السلبي يرجع إلى أن المؤسسة اعتمدت سياسة استثمارية توسعية ولم تقم بمرافقة هذه الاستثمارات بإعتمادات مالية طويلة الأجل حيث بلغت نسبة نمو الاستثمارات 19% بينما بلغت نسبة الأموال الدائمة التي يتم تمويل الاستثمار بها 15%

أما تفسير هذه أما تفسير هذه الوضعية من منظور أدنى الميزانية فيمكن تفسيره على أن المؤسسة لم تستطع التحكم في نمو متطلباتها قصيرة الأجل من خلال تغطية هذه المتطلبات بالأصول قصيرة الأجل وبالتالي الواجب على المؤسسة تصحيح هذه الوضعية من خلال النقاط السالفة الذكر.

ثالثاً: معدل النمو سنة 2014: كانت نسبة التطور إيجابية وبلغت 41% ومرد هذا النمو الإيجابي يرجع إلى أن المؤسسة انتهجت سياسة استثمارية غير توسعية حيث بلغت نسبة نمو الاستثمارات 13% بينما بلغت نسبة الأموال الدائمة 16% أي بقائها على نفس المستوى في السنة السابقة.

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

أما تفسير هذه الوضعية من منظور أدنى الميزانية فيمكن تفسيره على أن المؤسسة تستطيع التحكم في الديون قصيرة الأجل وتخفيضها إلى نسبة -19% وزيادة الأصول الجارية بمعدل 13%، وبالتالي فإن المؤسسة في وضعية جيدة.

الفرع الثاني: إعداد الميزانية الوظيفية للسنوات الثلاث وتحليلها

أولاً: جدول الميزانية الوظيفية

جدول رقم (3-6): إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة للسنوات الثلاث استخدامات

استخدامات	2012	2013	2014
الأصول العينية	11,547,085,321.07	13,898,111,133.76	18,235,001,342.37
أصول جاري إنجازها	5,860,349,468.96	6,465,778,265.32	4,767,777,264.51
الضرائب المؤجلة	29,523,819.84	0.00	0.00
استخدامات مستقرة	17,436,960,621.87	20,363,889,399.08	23,002,778,606.88
المخزونات	975,403.43	188,100.00	1,779,210.00
العملاء	1,220,853,742.30	1,333,944,002.57	1,814,072,009.64
استخدامات الاستغلال	1,221,829,145.73	1,334,132,102.57	1,815,851,219.64
مدنين آخرين	1,165,426,838.92	847,374,970.10	990,418,236.61
ضرائب	244,656,135.15	461,095,009.51	218,310,415.77
استخدامات خارج الاستغلال	1,410,082,974.07	1,308,469,979.61	1,208,728,652.38
المتاحات	393,824,250.04	115,115,235.03	220,771,423.25
المجموع العام للاستخدامات	20,462,696,991.71	23,121,606,716.29	26,248,129,902.15

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق (3.2.1)

جدول رقم (3-7): إعداد الميزانية الوظيفية المفصلة للسنوات الثلاث موارد

الموارد	2012	2013	2014
موارد دائمة	19,167,990,089.96	21,878,947,798.55	25,239,976,585.69
فرق إعادة التقييم	161,622,411.46	161,622,411.46	161,622,411.46

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

1,052,048,049.52	52,805,288.77	0.00	ترحيل نتائج (-)
33,884,806.93	688,538,635.12	30,670,430.46	خفض راس المال (-)
16,343,065,033.22	13,762,016,714.61	11,261,914,606.42	حسابات الارتباط
39,365,905.53	35,532,843.25	27,644,889.91	ديون طويلة الاجل
0.00	0.00	29,916,125.87	مؤونات الضرائب
3,913,069,167.39	3,516,785,761.47	3,007,489,833.97	مؤونات ومنتجات مسددة سلفا
5,868,786,924.54	5,144,333,991.65	4,710,072,652.79	مجموع الاهتلاكات
793,029,595.66	927,618,326.64	1,049,281,249.48	موارد الاستغلال
783,453,345.20	902,093,346.76	1,014,898,261.73	موردون
9,576,250.46	25,524,979.88	34,382,987.75	ضرائب
215,123,720.80	315,040,591.10	245,425,652.27	موارد خارج الاستغلال
215,123,720.80	315,040,591.10	245,425,652.27	ديون اخرى
0.00	0.00	0.00	خزينة الخصوم
0.00	0.00	0.00	الاعتماد البنكية الجارية
26,248,129,902.15	23,121,606,716.29	20,462,696,991.71	مجموع الموارد

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (3.2.1)

ثانيا : جدول الميزانية الوظيفية المختصرة للسنوات الثلاثة

جدول رقم (3-8): إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للسنوات الثلاث استخدامات

2014	2013	2012	استخدامات
23,002,778,606.88	20,363,889,399.08	17,436,960,621.87	استخدامات مستقرة
1,815,851,219.64	1,334,132,102.57	1,221,829,145.73	استخدامات الاستغلال
1,208,728,652.38	1,308,469,979.61	1,410,082,974.07	استخدامات خارج الاستغلال
220,771,423.25	115,115,235.03	393,824,250.04	المتاحات
26,248,129,902.15	23,121,606,716.29	20,462,696,991.71	المجموع العام للاستخدامات

المصدر : من إعداد الطالبة

جدول رقم (3-9): إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة للسنوات الثلاث موارد

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

الموارد	2012	2013	2014
موارد دائمة	19,167,990,089.96	21,878,947,798.55	25,239,976,585.69
موارد الاستغلال	1,049,281,249.48	927,618,326.64	793,029,595.66
موارد خارج الاستغلال	245,425,652.27	315,040,591.10	215,123,720.80
خزينة الخصوم	0.00	0.00	0.00
مجموع الموارد	20,462,696,991.71	23,121,606,716.29	26,248,129,902.15

المصدر : من إعداد الطالبة

ثالثا: التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$FRng = ES - RD$$

جدول رقم (3-10): حساب رأس المال العامل FRng

	2012	2013	2014
موارد دائمة	19,167,990,089.96	21,878,947,798.55	25,239,976,585.69
استخدامات مستقرة	17,436,960,621.87	20,363,889,399.08	23,002,778,606.88
FRng	1,731,029,468.09	1,515,058,399.47	2,237,197,978.81
تطور FRng		-0.12	0.48

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من الجدول أن تطور رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب سنة 2013 بلغت - 12 % يشير

المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت في تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوقف مع مواردها المالية الدائمة.

بينما رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب سنة 2014 بلغت 48% يشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحقت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

رابعا: التحليل بواسطة الاحتياج في رأس المال العامل BFR

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

ويحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال (BFRexp) = استخدامات الاستغلال – موارد الاستغلال

الاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhexp) = استخدامات خارج الاستغلال – موارد خارج الاستغلال

$$BFR = BFRexp + BFRhexp$$

الجدول رقم (3-11): حساب الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRexp

	2014	2013	2012	
استخدامات الاستغلال	1,815,851,219.64	1,334,132,102.57	1,221,829,145.73	
موارد الاستغلال	793,029,595.66	927,618,326.64	1,049,281,249.48	
BFRexp	1,022,821,623.98	406,513,775.93	172,547,896.25	
BFRexp تطور	1.52	1.36		

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن تطور BFRexp موجب ومتزايد خلال السنتين 2013 و 2014 بلغا 136 و 152 على التوالي هذا يعني أن رأس المال العامل للمؤسسة أكبر من احتياجاته ، حيث يشير إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى القصير إذ تمكنت المؤسسة من استخدام مواردها قصيرة الأجل وحقت فائضا يمكن استخدامه في تمويل احتياجات المالية المتبقية.

الجدول رقم (3-12): حساب الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHexp

	2014	2013	2012	
استخدامات خارج الاستغلال	1,208,728,652.38	1,308,469,979.61	1,410,082,974.07	
موارد خارج الاستغلال	215,123,720.80	315,040,591.10	245,425,652.27	
BFRHexp	993,604,931.58	993,429,388.51	1,164,657,321.80	

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

0.00	-0.15		BFRHexpتطور
------	-------	--	-------------

المصدر : من إعداد الطالبة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن تطور BFRHexp سالب سنة 2013 يقدر بنسبة -15% وهذا راجع إلى أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية مواردها خارج الاستغلال باستخدامات خارج الاستغلال على المدى قصير الأجل ، ومعدومة سنة 2014 راجع إلى أن المؤسسة لم تحقق نمو في الاستخدامات خارج الاستغلال.

الجدول رقم (3-13): حساب الاحتياج في رأس العامل BFR

2014	2013	2012	
1,022,821,623.98	406,513,775.93	172,547,896.25	BFRexp
993,604,931.58	993,429,388.51	1,164,657,321.80	BFRHexp
2,016,426,555.56	1,399,943,164.44	1,337,205,218.05	BFR
0.44	0.05		BFRتطور

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ خلال الجدول أن تطور BFR موجبة تقدر بنسبة 5 % و 44% للسنتين 2013 و 2014 على الترتيب وبالتالي فإن الاستخدامات على المدى القصير تمكنت من تغطية مواردها على المدى القصير وتحقيق فائض في استخدامها

خامسا: التحليل بواسطة الخزينة الصافية Tn

ويحسب بالعلاقة المالية:

$$Tn = \text{المتاحات} - \text{الاعتمادات البنكية الجارية} \dots (1)$$

$$Tn = FRng - BFR \dots (2)$$

الجدول رقم (3-14): حساب الخزينة الصافية Tn.....(1)

2014	2013	2012	
220,771,423.25	115,115,235.03	393,824,250.04	المتاحات
0.00	0.00	0.00	الاعتمادات البنكية الجارية
220,771,423.25	115,115,235.03	393,824,250.04	Tn

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

Tn تطور	-0.71	0.92
---------	-------	------

المصدر : من إعداد الطالبة

الجدول رقم (3-15): حساب الخزينة الصافية Tn.....(2)

2014	2013	2012	
2,237,197,978.81	1,515,058,399.47	1,731,029,468.09	FRng
2,016,426,555.56	1,399,943,164.44	1,337,205,218.05	BFR
220,771,423.25	115,115,235.03	393,824,250.04	Tn
0.92	-0.71		Tn تطور

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ أن تطور الخزينة سالب سنة 2013 يقدر بسبة -71% وذلك لان رأس المال العامل سالب وان رأس العامل الصافي الإجمالي لم يغطي الاحتياجات في رأس المال العامل، وعندها لم تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثل في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في المتاحات.

تطور الخزينة موجبة سنة 2014 تقدر بنسبة 92% ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين المتمثل في ان رأس المال العامل موجب ورأس المال العامل الصافي الإجمالي يغطي الأحتياجات في رأس المال العامل ، وعندها تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة والمتمثلة في التاحات.

المطلب الثاني: تحليل الاستغلال

الفرع الأول: تقديم جدول حسابات النتائج (الدخل) وتحليله

إن التحليل المحاسبي لجدول حسابات النتائج يبرز كيفية التي تجمع بها ثروة المؤسسة وذلك من خلال تدفقات الثروة الموجبة وتدفقات الثروة السالبة، وهذا من خلال الإيرادات وهي التدفقات الموالدة للثروة، والمصاريف باعتبارها التدفق المخفض للثروة، والمصاريف باعتبارها التدفق المخفض للثروة والرصيد الصافي لهذين المتدفقين ينتج ما يعرف بالنتيجة والتي تتراكم لتكون ثروة المؤسسة.

جدول رقم (3-16): جدول حسابات النتائج

2014	2013	2012	
5,643,298,236.56	4,755,810,764.45	4,381,043,848.65	رقم الأعمال

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

0.00	0.00	0.00	تغير مخزونات المنتجات
0.00	0.00	0.00	إعانات الاستغلال
5,643,298,236.56	4,755,810,764.45	4,381,043,848.65	1. إنتاج السنة المالية
-28,077,314.52	-23,220,469.39	-62,110,589.21	المشتريات المستهلكة
-3,753,845,481.67	-3,023,264,986.26	-2,358,850,980.83	خدمات مقدمة منتجات (طاقة وعتاد)
-239,037,073.52	-182,079,796.74	-178,848,735.72	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-1,124,611,726.81	-1,027,751,381.78	-875,096,907.91	خدمات متحصل عليها
-5,145,571,596.52	-4,256,316,634.17	-3,474,907,213.67	2. استهلاكات السنة المالية
497,726,640.04	499,494,130.28	906,136,634.98	3. القيمة المضافة للاستغلال 2-1
-573,196,491.86	-545,287,431.73	-440,276,501.89	نفقات الموظفين
0.00	0.00	-650,296.88	خدمات مقدمة للموظفين
-105,130,930.11	-90,545,383.68	-83,873,325.00	ضرائب ورسوم مقدرة
0.00	0.00	0.00	خدمات مقدمة ضرائب ورسوم
-180,600,781.93	-136,338,685.13	381,336,511.21	4. الفائض الاجمالي للإستغلال
318,710,110.29	108,600,608.04	81,908,831.62	منتجات العمليات الأخرى
-3,601,782.60	-1,154,059.57	-45,000.00	نفقات العمليات الأخرى
-746,947,600.48	-612,513,757.52	-422,759,972.47	الاهتلاكات وخسائر القيمة المقدرة
-155,321,244.23	-161,264,984.73	0.00	خسائر القيمة المتحصل عليها
20,568,190.00	219,809,662.89	0.00	استرجاع خسائر القيمة المؤقتة
0.00	40,043,601.66	0.00	نفقات الاستهلاك المقدرة
-747,193,108.95	-542,817,614.36	40,440,370.36	5. نتيجة الاستغلال
0.00	0.00	0.00	منتجات مالية
-66,695,210.87	-40,122,043.47	-11,488.43	نفقات مالية
-66,695,210.87	-40,122,043.47	-11,488.43	6. نتيجة مالية
-813,888,319.82	-582,939,657.83	40,428,881.93	7. نتيجة الاستغلال قبل الضريبة (6+5)
0.00	0.00	0.00	الضرائب المؤجل دفعها عن النتائج العادية

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

0.00	0.00	29,041,487.44	الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية
5,982,576,536.85	5,084,221,035.38	4,462,952,680.27	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-6,796,464,856.67	-5,667,160,693.21	-4,393,482,310.90	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-813,888,319.82	-582,939,657.83	69,470,369.37	8. النتيجة الصافية للأنشطة العادية
0.00	46,841.56	0.00	العناصر غير العادية - منتجات
0.00	0.00	0.00	العناصر غير العادية - أعباء
-155,321,244.23	-121,174,541.51	0.00	9. النتيجة غير العادية
-813,888,319.82	-582,892,816.27	69,470,369.37	10. النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : من إعداد الطالبة

الجدول رقم (3-17) :

التطور	2014	2013	2012	
-1.13599	-66,940,719.34	29,620,941.25	492,230,341.84	CAF القدرة على التمويل الذاتي
0.288117	5,643,298,236.56	4,755,810,764.45	4,381,043,848.65	CA رقم الأعمال
0.300141	5,615,220,922.04	4,732,590,295.06	4,318,933,259.44	MC الهامش التجاري
-0.45072	497,726,640.04	499,494,130.28	906,136,634.98	VA القيمة المضافة
-1.4736	-180,600,781.93	-136,338,685.13	381,336,511.21	EBE الفائض الاجمالي الاستغلالي
-19.4764	-747,193,108.95	-542,817,614.36	40,440,370.36	Rexp

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

نتيجة الاستغلال				
Rn				
النتيجة الصافية	69,470,369.37	-582,892,816.27	-813,888,319.82	-12.7156

المصدر : من إعداد الطالبة

• القدرة على التمويل الذاتي CAF: نلاحظ بأن القدرة على التمويل الذاتي خلال فترة الدراسة تراجع

بشكل كبير حيث أنه في سنة 2012 كان يقدر بما يقارب 450 مليون دينار جزائري وفي نهاية الفترة أصبح بقيمة سالبة تقارب 67 مليون دينار جزائري أي بنسبة تراجع تقدر بـ 113% وهي نسبة كبيرة جدا مردها الحسائر الكبيرة المحققة في دورة 2014 فإذا علمنا بأن هذا المؤشر يقيس قدرة المؤسسة على توليد الفوائد المالية الذاتية وبالتالي هو مصدر تمويل يضمن للمؤسسة الاستقلالية المالية وغياب هذا المؤشر سوف يضع المؤسسة تحت ضغط الشروط التي تفرضها عليه المؤسسات المالية.

• رقم الأعمال CA : إن مؤشر رقم الأعمال للمؤسسة من المؤشرات القيادة التي تترجم الحصة السوقية

ومدى سيطرة المؤسسة على الأسواق حيث يترجم العلاقة بين المؤسسة وسوقها الأمامي. والمشكلة أساسا من سوقها الأمامي المشكلة أساسا من العملاء ونلاحظ بأن مؤشر رقم الأعمال للمؤسسة قدم خلال فترة الدراسة بنسبة قاربت 29% هذا دليل على توسع الحصة السوقية للمؤسسة والذي يعتبر تعتبر تحكم صوري (وهي) كون أن المؤسسة تملك الحصرية في توزيع الكهرباء.

• الهامش التجاري MC: هو مؤشر مهم يقيس العلاقة التجارية بين المؤسسة وسوقها القبلي من جهة

والمؤسسة وسوقها البعدي من جهة أخرى. ومن ثم تحديد مكانة المؤسسة في هذين السوقين.

من خلال الجدول السابق نلاحظ قدرة المؤسسة على خلق التوازن بين سوقها القبلي والبعدي ونمو هذا

المؤشر خلال فترة الدراسة بنسبة 30% يظهر موقع المؤسسة التفاوضي القوي مع كل من عملائها ومورديها.

• القيمة المضافة VA: تعبر القيمة المضافة عن الفرق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية

المباشرة أي الفرق بين المبيعات والتكاليف المباشرة وبالتالي فإن هذا المؤشر يظهر مدى تحكم المؤسسة في تكاليفها المتغيرة وما تظهره الأرقام في الجدول أعلاه.

نلاحظ أن المؤسسة لم تستطع التحكم في تكاليفها المتغيرة كون القيمة المضافة انخفض نموها خلال فترة

الدراسة بنسبة بلغت 45% .

• الفائض الإجمالي للاستغلال EBE : يعبر الفائض الإجمالي للاستغلال عن رصيد التدفقات الحقيقية

لدورة الاستغلال أي الثروة المتولدة خلال مرحلة النشاط الرئيسي بلغت هذه النسبة للمؤسسة خلال فترة الدراسة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

– 147.36% وهي نسبة النمو قد تؤدي في الحالة العامة وفي ظل سوق تنافسية إلى انسحاب المؤسسة من هذه السوق إلا أنه وفي تواجد مؤسسة سونلغاز بدون منافس وجب تصحيح هذه الوضعية وجعله أحد الأولويات للرجوع إلى حالة التوازن المالي.

- **نتيجة الاستغلال Rexp** : تعبر نتيجة الاستغلال على مدى قدرة المؤسسة خلال دورة الاستغلال تحمل التكاليف المتعلقة بسياساتها الاستثمارية. وبالتالي فإن موازنة السياسات الاستثمارية مع السياسات الاستغلالية يمكن التحكم فيه من خلال هذا المؤشر، مما نلاحظه من خلال تطور رصيد نتيجة الاستغلال لهذه المؤسسة أنه حقق تراجعاً كبيراً بنسبة بلغت بالتقريب -1974.764% وهذا يوضح سياسة التوسع الاستثماري الهائلة التي تنتهجها المؤسسة والتي أثرت بشكل واضح على نمو هذا المؤشر.
- **النتيجة الصافية Rn** :

المطلب الثالث : التحليل بالنسب المالية

أولاً : نسب السيولة :

1. نسبة التداول : وتحسب بالعلاقة التالية

التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

جدول رقم (3-18): حساب نسبة التداول

2014	2013	2012	2011	
2,933,696,532.42	2,605,144,766.13	2,878,125,791.19	2,641,847,807.31	الأصول المتداولة
19,371,189,661.15	16,734,613,806.90	14,457,917,437.17	12,578,003,800.93	الخصوم المتداولة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

نسبة التداول	0.2100	0.1991	0.1557	0.1514
--------------	--------	--------	--------	--------

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق : نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التداول في تناقص من الفترة الدروسية من 2011 إلى 2014 أن الخصوم المتداولة أكبر من الأصول المتداولة حوالي خمسة أضعاف حيث تتراوح النسبة من 15% إلى 20% أي أن الديون المالية القصيرة الأجل تتداول بقيمة كبيرة جدا من الأصول المتداولة

2.نسبة النقدية : وتحسب بالعلاقة :

نسبة النقدية = (الأصول النقدية وشبه النقدية)/الخصوم المتداولة

الجدول رقم (3-19) : حساب نسبة النقدية

2014	2013	2012	2011	
220,771,423.25	115,115,235.03	393,824,250.04	49,734,823.73	الأصول النقدية
19,371,189,661.15	16,734,613,806.90	14,457,917,437.17	12,578,003,800.93	الخصوم المتداولة
0.0114	0.0069	0.0272	0.0040	نسبة النقدية

المصدر : من إعداد الطالب

التعليق: نلاحظ خلال الجدول أن نسبة النقدية منخفضة وصلت أعلى نسبة لها سنة 2012 ب 2.72% أي أن السيولة المتداولة منخفضة مقارنة بالخصوم المتداولة (ديون قصيرة الاجل).

ثانيا : نسب هيكلية : تقوم المؤسسة بواسطة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل من أهم هذه النسب مايلي :

1.نسبة التمويل الذاتي : وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

جدول رقم (3-20): حساب نسبة التمويل الذاتي

2014	2013	2012	2011	
3,952,435,072.92	3,552,318,604.72	3,065,050,849.75	9,918,353,546.38	الأموال الخاصة
15,418,754,588.23	13,182,295,202.18	11,392,866,587.42	2,641,847,807.31	الأصول الثابتة
0.26	0.27	0.27	3.75	نسبة التمويل الذاتي

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة التمويل الذاتي سنة 2011 بلغت 375% وهي مرتفعة جدا وهذا راجع الى ان المؤسسة راس مالها الخاص ضخم جدا مقارنة مع الاصول الثابتة، اما في السنوات اللاحقة فكانت النسبة من 27% الى 26% وذلك راجع الى الزيادة في الاصول الثابتة بقيم كبيرة جدا وانخفاض في الاموال

2.نسبة التمويل الدائم : وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم (3-21): حساب نسبة التمويل الدائم

2014	2013	2012	2011	
19,371,189,661.15	16,734,613,806.90	14,457,917,437.17	12,578,003,800.93	الأموال الدائمة
17,445,646,445.19	15,372,127,958.51	12,874,498,547.73	10,819,292,562.45	الأصول الثابتة
1.11	1.09	1.12	1.16	نسبة التمويل الدائم

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم متقاربة في السنوات الاربعة بحوالي 110% وهذا راجع الى ان الاموال الدائمة تفوق بقليل الاصول الثابتة .

3.نسبة الاستقرار المالي : وتعطى بالعلاقة الحسابية التالية :

$$\text{نسبة الاستقرار المالي} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

جدول رقم (3-22): حساب نسبة الاستقرار المالي

2014	2013	2012	2011	
9,576,250.46	25,524,979.88	34,382,987.75	26,797,730.81	الأموال الدائمة
15,418,754,588.23	13,182,295,202.18	11,392,866,587.42	13,461,140,369.76	إجمالي الأصول
0.0006	0.0019	0.0030	0.0020	نسبة الاستقرار المالي

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاستقرار المالي منخفضة جدا وهذا راجع الى ان الاموال الدائمة مقارنة بمجموع الاصول فهي منخفضة، حيث لا تصل هذه النسبة الى 1%.

ثالثا: نسب المديونية:

1. نسبة قابلية السداد : ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية السداد = جملة الأصول / جملة الديون

الجدول رقم (3-23) : حساب نسبة قابلية السداد

2014	2013	2012	2011	
15,418,754,588.23	13,182,295,202.18	11,392,866,587.42	13,461,140,369.76	إجمالي الأصول
4,960,588,389.38	4,794,977,522.46	4,359,757,751.50	3,542,786,823.38	إجمالي الديون
3.1083	2.7492	2.6132	3.7996	قابلية السداد

المصدر : من إعداد الطالبة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة قابلية السداد مرتفعة وهذا يعني ان مؤسسة

2. نسبة الاستقلالية المالية: ويمكن حسابه باستعمال العلاقة التالية :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / جملة الديون

الجدول رقم (3-24) : حساب نسبة الاستقلالية المالية

2014	2013	2012	2011	
17,445,646,445.19	15,372,127,958.51	12,874,498,547.73	10,819,292,562.45	الأموال الخاصة

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

4,960,588,389.38	4,794,977,522.46	4,359,757,751.50	3,542,786,823.38	إجمالي الديون
3.5169	3.2059	2.9530	3.0539	الاستقلالية المالية

المصدر : من إعداد الطالبة

يمكن تلخيص أهم النسب المشتقة من جدول حسابات النتائج في الجدول الموالي:

نوع النسب	النسبة	التفسير
تطور النشاط	تطور النشاط المعرف برقم الاعمال	$C_{CA} = \frac{CA_n - CA_{n-1}}{CA_{n-1}}$
	تطور النشاط المعرف بالقيمة المضافة	$C_{VA} = \frac{VA_n - VA_{n-1}}{VA_{n-1}}$
الربحية	معدل هامش الربح	$TMB = \frac{R_n}{CAHT}$
	معدل هامش الإجمالي للاستغلال	$T_{EBE} = \frac{EBE}{CAHT}$
	معدل هامش التجاري	$\frac{MC}{CA_{COMMERCIAL}}$
توزيع القيمة	المستخدمين	

الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بالوادي

ح	الدولة	المضافة (تكلفة عوامل الانتاج)
	الشركاء	
	المدينون	
التمويل الذاتي	المؤسسة	

من خلال دراستنا لموضوع الوظيفة المالية وعلاقتها ببيئتها المالية للمؤسسة، يمكن القول بأن الوظيفة المالية تعد المحرك الأساسي لنشاط المؤسسة، والممول لأي حركة تقوم بها هذه الأخيرة، ومهما كان حجم أو طبيعة نشاط المؤسسة، فإنها تحاول الاعتماد على وسائلها الداخلية لتمويل احتياجاتها، لكن غالباً ما تكون الموارد الداخلية غير كافية لمباشرة دورها الاستثمارية والاستغلالية فعليها أن تبحث عن وسائل تمويل خارجية مكملتها، ويكون ذلك عن طريق طرح أوراق مالية في سوق المال أو الإقراض من البنوك.

نتائج الدراسة التطبيقية

✓ قامت المؤسسة بالتسيير الجيد لدمتها المالية وذلك بالمحافظة على التوازن المالي بين مصادر التمويل طويلة الأجل وحجم استثماراتها خلال فترة الدراسة وذلك من خلال حساب رأس المال العامل سيولة الذي تطور خلال مرحلة الدراسة بنسبة 41% وهو ما يمكن المؤسسة من التفاوض بأريحية مع المؤسسات التمويلية كونها تملك الضمانات الكافية لتغطية القروض في حدود الإمكانيات.

كما أن المؤسسة محافظة على توازنها الدمي القصير الأجل من خلال قدرة الاصول القصيرة الأجل على تغطية مستحقاتها العاجلة.

إن المؤسسة وبالرغم من تحقيقها للتوازن المالي الطويل الأجل إلا أنها تعاني من تضخم عناصر استغلالها وهذا ما يظهره مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل الذي تطور بنسبة 44%. وتظهر هذه النتيجة بأن المؤسسة تعاني من خلل في تسيير ديون الاستغلال أي عدم تسديد المستحقات من طرف خاصة الهيئات العمومية وهذا ما يولد احتياجات مالية إضافية تثقل كاهل المؤسسة.

✓ حققت المؤسسة خزينة وظيفية موجبة بفضل تغطية الفائض في رأس المال العامل لاحتياجات دورة الاستغلال وتعتبر هذه الوضعية ميزة إيجابية تساهم في تحسين علاقة المؤسسة القصيرة الأجل مع محيطها المالي المتعلق بهذا المدى.

✓ نلاحظ بأن مؤشر رقم الأعمال للمؤسسة قدر خلال فترة الدراسة بنسبة قاربت 29% وهذا دليل على توسع الحصة السوقية للمؤسسة والذي يعتبر تحكّم صوري (وهي) كون المؤسسة تمتلك حصيرة توزيع الكهرباء.

✓ لقد كان للمؤسسة القدرة على خلق التوازن بين سوقيها التجاريين القبلي والبعدي، فدراسة مؤشر الهامش التجاري خلال فترة الدراسة وجدنا أنه نما بنسبة 30% حيث يظهر موقع

المؤسسة التفاوضي القوي مع كل من عملائها ومورديها بالإضافة إلى البنوك أهم مكونات المحيط المالي.

✓ لم تستطع المؤسسة تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية التي حققت فيها خسارة لسنتين متتاليتين كونها تحملت مجهودات استثمارية ضخمة لا يمكن تحمل تكاليفها خلال دورة استغلال واحدة.

الإجابة عن الإشكاليات

- **الإجابة عن الإشكالية الأولى:** يمكن للمؤسسة تشخيص وضعيتها المالية المرتبطة أساسا مع المحيط المالي واستخراج نقاط الضعف والقوة الغير مستقرين لعدم استقرارية هذا المحيط.
- **الإجابة عن الإشكالية الثانية:** يؤثر المحيط المالي على الوظيفة المالية في المؤسسة على المستويين الطويل والقصير الأجل، وباستخدام المؤشرات والنسب المالية وتسيير هذه المؤشرات يمكن المؤسسة من تكييف وضعيتها المالية في كل مرة تحدث فيها التغيرات على مستوى بيئتها المالية.
- **الإجابة عن الإشكالية الثالثة:** تنقسم الأدوات المؤطرة للعلاقة بين المؤسسة ومحيطها المالي إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي الأدوات المتعلقة بالهيكل المالي، الأدوات المتعلقة بتحليل ربحية المؤسسة والنسب المالية التي تقوم بالربط بين كلا القسمين السابقين.
- ✓ من خلال النتائج المتحصل عليها وبلاستعانة بإختبار الفرضيات نلاحظ بأن المؤسسة استطاعت من التكيف والاستجابة لتغيرات بيئتها المالية بشكل عام وذلك من خلال أرقام ومعدلات مجمل المؤشرات والنسب المحسوبة وهو مايمكنها من تحسين هذه الوضعية بأربحية خاصة مع البنوك ، العملاء والموردين.

التوصيات

- من بين التوصيات التي استطيع أن أوجهها لهذه المؤسسة هي:
- ✓ على المؤسسة أن تستغل الفائض من رأس المال العامل في استثمارات جديدة أو تحديث وسائل الإنتاج.
 - ✓ على المؤسسة أن تستغل الفائض من أموالها في خزينتها بدل تكديسها بتوسيع نشاطها أي شراء مواد أولية وتوسيع العملية الإنتاجية.

الكتب

1. أحمد بورس، أسواق رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2003 ،
2. الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2006.
3. الياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان الأردن ، 2011.
4. أيمن الشنطي و عامر شقر ، مقدمة في الإدارة التحليل المالي ، ط 1 ، دار البداية ، عمان ، الأردن .
5. بوشاشي بوعلام ، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال ، دار هومة ، الجزائر ، 1997.
6. جميل أحمد توفيق وعلي شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1980 .
7. جميل أحمد توفيق ، أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 2001
8. خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الاستثمارات الإدارية ، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط و الرقابة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، مصر ، 2006.
9. رسمية زكي قرياقص وعبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2004 .
10. زياد سليم رمضان، أساسيات في الإدارة المالية، ط4، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997 .
11. سعود جايد العامري و عبد الستار مصطفى الصياح، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006
12. عبد الرزاق بن حبيب، إقتصاد وتسيير مؤسسة ، ط 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
13. عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، 2008
14. عراجي إسماعيل، اقتصاد المؤسسة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996 .
15. فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي ، ط 1 ، رام الله ، فلسطين ، 2008.
16. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004
17. محمد الصالح عواشيرة ، التحليل المالي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص إدارة أعمال ، جامعة سعد دحلب، البلدة ، 2005.
18. محمد عبد العزيز عبد الكريم، الإدارة المالية والتخطيط المالي ، مكتبة عين الشمس، مصر، 1995 .
19. محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، 2011.
20. محمد مبروك أبوزيد ، التحليل المالي ، ط 2 ، دار المريح للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2009.
21. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الانتمائي، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2003 .
22. مؤيد عبد الرحمان الدوري ونور الدين أديب أبو زناد ، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، ط 2 ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006.

23. ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - ، ج 1، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 1999.

24. نعيم نمر داوود ، التحليل المالي، ط 1، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان الأردن ، 2012.

25. هيثم محمد الزعبي، الإدارة و التحليل المالي، ط 1، دار الفكر، عمان، الأردن، 200

القوانين والمراسيم

1. قانون رقم : 11-07 بتاريخ 25-11-2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي 3 و 121-3 منه .

2. قرار مؤرخ في 26/07/2008 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19 ليوم 25/03/2009 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها .

3. قانون رقم : 11/07 بتاريخ 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، المادة : 1-440 و 2-440 .

المذكرات

1. حدة بخالد، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010 .

2. سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003 .

3. بن مالك عمار ، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011.

المحاضرات

1. ربيع بوصبيح العايش، محاضرات التسيير المالي والموازني ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حمه لخضر الوادي، 2014/2015

الكتب الأجنبية

1. Aswath damodaran , **finance d'entreprise "théorie et pratique"** , 2 édition, nouveaux horizons, paris, 2006.

2. P. Amadiou et V. Bessière, **Analyse de l'information financière**, Economica, 2007.

3. Christine Collette, **Gestion fiscale des entreprises**, Edition Ellipses, 1998.

4. Cornne zanbotto et Christian zanbotto , **finance d'entreprise** en 22 fiches, 2 édition, dunod, paris, 2009..

5. Marchesnay. **La strategie du diagnostis a la decision indisterielle** , opu, Alger 1987.

6. Pierre Paucher : **Mesure de la Performance Financière de l'entreprise**, Edition OPU, Ben Aknoun, Alger, 1993.